

obeikandi.com

ذم الراضية

دار الكتب المصرية  
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية



البغدادي، أبي جعفر  
ذم الرافضة/ تأليف: أبي جعفر  
البغدادي، ط ١، القاهرة، دار المحدثين  
للبحث العلمي والترجمة والنشر،  
٢٠١١م،

٩٦ ص؛ ٢٠ اسم

تدمك ٦ ٥٣ ٦٣١٧ ٩٧٧ ٩٧٨

١- الحديث - دفع مطاعن.

أ- العنوان

٢١٦.٣



الطبعة الأولى

٢٠١١هـ-١٤٣٢

رقم الإيداع

٢٠١٠/٢٣٧٤٦

الإدارة والمركز الرئيسي: ١٧٦ أش جسر السويس - ميدان الألف مسكن - القاهرة

تليفون وفاكس: ٢٤٩٣١٠٧٤ (٠٠٢٠٢)

رئيس مجلس الإدارة: ٧٧٥٥٩٥١/٠١٢ (٠٠٢)

الإدارة والمبيعات: ٤١٥٥٧٧٧/٠١١ (٠٠٢) ٤١٥٥٨٨٨/٠١١ (٠٠٢)

البريد الإلكتروني: [muhaddethin@yahoo.com](mailto:muhaddethin@yahoo.com)



دار الكتب المصرية  
للبحث العلمي والترجمة والنشر

# ذمُّ الرافضة

تأليف  
إبي جعفر البغدادي

قدّم له  
الشيخ القاضي  
محمد بن إسماعيل العمراني

دار الفکر للطباعة والنشر

للبحث العلمي والترجمة والنشر

obeikandi.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبعد حمد الله حقَّ حمده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه وجنده، فهذه رسالة «ذم الرافضة» التي دمج كلماتها الأخ العلامة «أبو جعفر البغدادي» لمن أحسن الرسائل القيمة التي أخرجت للناس في ذم الرافضة، وقد أحسن المؤلف - حفظه الله - في إخراجها في هذه الأيام التي قد انتشرت فيها شعارات الرافضة بعض انتشار، ونخشى أن تزداد.

فهذه الرسالة - إن شاء الله - ستخفف من انتشار كلمة الرافضة، وستقلل من شيوعها - إن شاء الله - فرضي الله عن مؤلفها، وجزاه الله خيراً، وزاد في الشباب العلماء من أمثاله آمين، وسبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم.

وحرر بتاريخ ١٨ شهر شعبان ١٤٢٥ هـ

الموافق ٣ سبتمبر ٢٠٠٤

محمد بن إسماعيل العمراني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذم الرافضة

جزء في الكلام على الأحاديث الواردة في ذم  
الرافضة، وتمحيصها رواية، ودراية

## مُتَكَلِّمًا

الحمد لله... وسلام على عباده الذين اصطفى...

فإن الفتنة قد عظمت، والمحنة قد اشتدت وعمت بطائفة  
الشيعة الرافضة الذين نشطوا في هذه الأعصار في الدعوة إلى  
أقبح البدع والضلالات، ألا وهو الرفض الذي يسمونه تشيعاً  
كذباً وتقية.

وقد صنف العلماء قديماً في التحذير من هذه الطائفة  
الضالة، والفرقة المنحرفة، وكشف ما هم عليه من الأباطيل  
والضلال الذي بنو عليه أصل مذهبهم، ومن أحسن هذه  
المصنفات، وأجمعها، وأنفعها؛ كتاب شيخ الإسلام، أبي  
العباس ابن تيمية - رحمه الله - الذي صنفه في الرد على ابن

المطهر الحلي الرافضي.

وكتب الناس بعده كتبًا، منها المطول، ومنها المختصر في بيان حال القوم، وما هم عليه من الضلال والكفر الذي تجاوز حدود الباطن، فأصبحوا يعلنونه ظاهرًا على أنه الدين الحق!!

ولكنني لم أر في هذه الكتب والمصنفات - فيما اطلعت - من تعرض للأثار والأخبار الواردة عن النبي ﷺ في ذم هذه الفرقة، والتحذير من شرها، والتنبيه على خطرها، فأردت أن أشارك هؤلاء العلماء والدعاة - جزاهم الله خيرًا - في التحذير من هذه الملة، والتنفير من هذه النحلة، نصحًا لله، ولرسوله، وكتابه، ولأئمة المسلمين، وعامتهم.

وسواء ثبتت هذه الأخبار، أو لم تثبت - إذ هذا ما سيتبين بعد البحث والدراسة - فمجرد ورودها، وروايتها في دواوين السنة، وتناقل أئمة الحديث والأثر لها بالأسانيد - كاف في بيان خطر هذه الطائفة على الإسلام وأهله، فكيف لو ثبتت؟!!

وشرطنا في هذا الجزء هو جمع طرق هذه الأحاديث، ودراسة  
أسانيدها، وتمحيصها لمعرفة صحتها من زيفها، والكشف عن  
عللها، ومن ثم الكلام على فقهها، ومعانيها باختصار.  
والله المسئول أن يوفقنا للصواب والسداد، وينفع بهذا  
الجزء من رام سبيل الرشاد.  
والحمد لله رب العالمين...

وكتب

أبو جعفر البحر البغدادي

صنعاء

٥ رمضان ١٤٢٣

## المبحث الأول في تخريج الحديث، وبيان مظان وجوده في دواوين السنة

حديث ذم الرافضة مروى من طرق عن جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - نذكر منها ما وقفنا عليه، وانتهى علمنا إليه، وبالله التأييد.

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه الحافظ أبو يعلى الموصلي في «المسند» (٤/٤٥٩):

ثنا زهير، ثنا هاشم، ثنا عمران بن زيد التغلبي، حدثني حجاج بن تميم، عن ميمون بن مهران، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يكون في آخر الزمان قوم يسمون الرافضة، يرفضون الإسلام، ويلفظونه، قاتلوهم؛ فإنهم مشركون».

وأخرجه الحافظ عبد بن حميد في «المنتخب» (١/ رقم

:٦٩٧)

حدثنا هاشم بن القاسم به، بلفظه.

وأخرجه الإمام أبو سعيد ابن الأعرابي في «المعجم» (٢/ رقم ١٥٤٣):

نا أبو مسلم، نا عبد الله بن رجاء، نا عمران به.

وأخرجه برقم (١٥٤٤) حدثنا الترقفي، نا يونس بن محمد المؤدب، نا عمران بن زيد به، بلفظ: «ينبزون الرافضة»، دون قوله: «يلفظونه».

وأخرجه الإمام أبو القاسم الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ١٢٩٩٧) حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أحمد بن يونس، ثنا عمران بن زيد به، مثله.

وأخرجه الحافظ أبو بكر البزار كما قاله الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٢٢) وقد بحث عنه في «المسند» له فلم أعر عليه، والله أعلم.

وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي عاصم في «السنة» (٢/ رقم ١٠١٥):

حدثنا إسماعيل بن سالم، حدثنا يونس بن محمد، حدثنا عمران بن زيد به.

وأخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٥ / رقم ٨٧١٦) نحوه.

وأخرجه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٩٥ / ٤).

حدثنا أبو بكر بن خلاد، ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا أحمد بن يونس، حدثني عمران بن زيد به.

قال أبو نعيم: «غريب، تفرد به الحجاج عن ميمون».

وذكر الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه على «المطالب العالية» للحافظ ابن حجر العسقلاني أنه أخرجه أيضاً الحارث بن أبي أسامة في «مسنده»<sup>(١)</sup>.

قلت: ولم أجد رواية الحارث هذه لا في المطالب، ولا في إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري، ولكن رواية الحافظ أبو نعيم الأصبهاني السابقة من طريق الحارث تؤيد كلام الأعظمي، والله أعلم.

(١) انظر «المطالب العالية» (٣ / ٩٤).

ومن طريق أبي نعيم أخرجه ابن الجوزي في «العلل»  
 (٢٥٦/١٦/١) نا محمد بن عبد الباقي بن أحمد قال: نا حمد بن  
 أحمد قال: نا أبو نعيم به.

وأخرجه الإمام أبو بكر البيهقي في «دلائل النبوة»  
 (٥٤٨/٦).

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ<sup>(١)</sup>، حدثنا أبو العباس محمد بن  
 يعقوب، حدثنا العباس بن محمد، حدثنا يونس بن محمد  
 المؤدب، حدثنا عمران بن زيد به.

وأخرجه الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي في «العلل  
 المتناهية» (١/١٥٧ رقم ٢٥٣).

أنا عبد الأول قال: أخبرنا الداوودي قال: أنا ابن أعين  
 قال: أنا إبراهيم بن خريم قال: نا عبد بن حميد قال: نا هاشم  
 بن القاسم قال: حدثنا عمران بن زيد به.

(١) هو الحاكم النيسابوري صاحب المستدرک.

وقد روي حديث ميمون بن مهران، عن ابن عباس هذا بلفظ آخر، فقال الإمام الطبراني في «الكبير» (١٢/١٢٩٩٨):  
 حدثنا أبو زيد القراطيسي، وعمرو بن أبي الطاهر بن السرح قالوا: ثنا يوسف بن عدي، ثنا حجاج بن نعيم به بلفظ: كنت عند النبي ﷺ، وعنده علي، فقال النبي ﷺ: «يا علي، سيكون في أمتي قوم ينتحلون حينا أهل البيت، لهم نبز يسمون الرافضة، فاقتلوهم؛ فإنهم مشركون».

وأخرجه بهذا اللفظ الحافظ أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩٥/٤) من طريق الطبراني به، ومن طريق أبي نعيم الأصبهاني أخرجه ابن الجوزي في «العلل» (١/١٦٠) رقم (٢٥٧) أنا محمد بن عبد الباقي قال: نا حمد بن أحمد قال: نا أبو نعيم به.

## ٢- حديث ابن عمر رضي الله عنهما:

أخرجه الإمام أبو بكر بن الحسين الآجري في «الشریعة» (٥/ رقم ٢٠٠٤).

أخبرنا أبو محمد عبد الله بن صالح البخاري، قال: حدثنا القاسم بن أبي بزة قال: حدثنا محمد بن معاوية قال: حدثني

يحيى بن سابق المدني، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «يا علي، أنت في الجنة - ثلاثاً قالها - وسيأتي من بعدي قوم لهم نبي يقال لهم الرافضة، فإذا لقيتهم فاقتلهم؛ فإنهم مشركون» قال: وما علاماتهم يا رسول الله؟ قال: «لا يرون، جمعة ولا جماعة، ويشتمون أبا بكر وعمر»

وأخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٥ / ٨٣٠)

بنحوه.

### ٣- حديث علي عليه السلام.

وعنه فيه روايات:

الأولى: رواية أبي سليمان الهمداني، عن علي.

أخرجها الإمام أبو سعيد ابن الأعرابي في «المعجم»

(١٥٣٩ / ٢):

ثنا الزعفراني، حدثنا شباة بن سوار، نا فضيل بن مرزوق،

عن أبي جناب الكلبي، عن أبي سليمان الهمداني، عن علي قال:

قال رسول الله ﷺ: «أيسرك أن تكون في الجنة؟ إن قومًا ما

ينتحلون حبك، لهم نبي يقال لهم الرافضة، يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، فإن أدركتهم فجاهدهم؛ فإنهم مشركون».

وأخرجه برقم (١٥٤٠) نا محمد بن إسماعيل، نا عبد الله ابن صالح العجلي، نا فضيل بن مرزوق، عن أبي حيان، أو عن أبي جناب، عن أبي سليمان الهمداني به ولفظه: «ألا أدلك على عمل إذا عملت به كنت من أهل الجنة، وأنت من أهل الجنة؟» قلت: بلى يا رسول الله. قال: «إنه سيكون بعدنا ناس ينتحلون مودتنا، مارقة يكذبون علينا، وآية ذلك أنه يسبون أبا بكر وعمر».

وأخرجه الإمام الحافظ أبو أحمد ابن عدي في «الكامل» (٧/ ص ٢٦٦٩):

أخبرنا الساجي، ثنا موسى بن إسحاق الكناني قال: ثنا عبد الحميد الحماني، عن أبي جناب، عن أبي سليمان، عن عمه، عن علي به، بنحو اللفظ الأول، وطرفه «أنت وشيعتك في الجنة».

ورواه خيثمة الأضرابلسي في «فضائل الصحابة» كما في «الكنز» (١١/ ٣١٦٣٦)، وأخرجه ابن بشران في «أماليه»، والحاكم في «الكنى» كما في «كنز العمال» (١١/ رقم ٣١٦٣٥).

وأخرجه الإمام أبو بكر الآجري في «الشریعة» (٥ / ٢٠٠٩):

حدثنا عمر بن أيوب السقطي قال: حدثنا الحسن بن عرفة قال: حدثنا أبو معاوية الضرير، عن أبي جناب الكلبي، عن أبي سليمان الهمداني به، موقوفاً، ولفظه: يخرج قوم في آخر الزمان، لهم نبي يقال لهم الرافضة، ينتحلون شيعتنا، وليسوا من شيعتنا، وآية ذلك أنهم يشتمون أبا بكر وعمر، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإنهم مشركون.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٢ / ١٢٧٢):  
حدثني محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي، نا أبو يحيى الحماني، عن أبي جناب الكلبي، عن أبي سليمان الهمداني، أو النخعي، عن عمه، عن علي يرفعه نحوه، وأوله: «يا علي، أنت وشيعتك في الجنة».

وأخرجه اللالكائي في «السنة» كما في «كنز العمال» (١١ / رقم ٣١٦٣٨).

الثانية: رواية إبراهيم بن الحسن، عن أبيه، عن جده:

أخرجها أبو بكر ابن أبي شيبة كما في «إتحاف المهرة»  
للحافظ أبي العباس البوصيري (٥ / رقم ٤٦٧٩):

ثنا يزيد بن هارون، عن أبي عقيل يحيى بن المتوكل، حدثني كثير بن إسماعيل، عن إبراهيم بن الحسن، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: «يكون قوم يسمون الرافضة، يرفضون الإسلام».

وقد بحثت عن هذا الحديث وطلبتة كثيرًا في «المصنف»، و «المسند» لابن أبي شيبة فلم أجده.

وأخرجه عبد الله في «السنة» (٢/١٢٧٠): حدثنا سفيان ابن وكيع، نا يزيد بن هارون به، عن إبراهيم بن الحسن، عن أبيه، عن جده، عن علي مرفوعًا.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على مسند أبيه الإمام (٢/ رقم ٨٠٨) ط شاكر، وفي «السنة» (٢/١٢٦٨ / ١٢٦٩):

حدثنا محمد بن جعفر الوركاني في سنة سبع وعشرين ومائتين، حدثنا أبو عقيل يحيى بن المتوكل، (ح) وحدثنا سليمان لوين في سنة أربع ومائتين، حدثنا أبو عقيل يحيى بن المتوكل، عن كثير النواء، عن إبراهيم بن حسن بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده قال: قال علي بن أبي طالب، فذكره، وفي «السنة»: «يظهر...».

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ رقم ٨٩٧ ص ٢٧٩) عن إبراهيم، عن أبيه، عن جده، عن علي:  
قال لي محمد بن الصباح، عن يحيى بن المتوكل، عن كثير  
النوء، عن إبراهيم بن الحسن به، بلفظ: «نبرهم الرافضة،  
يرفضون الدين».

وأخرجه الحافظ أبو بكر البزار في المسند (٢/ ١٣٨ رقم  
٤٩٩): حدثنا يوسف بن موسى قال: نا مهرا بن أبي عمر،  
قال: نا يحيى بن المتوكل به، عن علي مرفوعاً، قال الحافظ أبو  
بكر البزار: «هذا الحديث لا نعلم له إسناداً عن الحسن إلا هذا  
الإسناد».

وأخرجه الإمام أبو سعيد ابن الأعرابي في «المعجم»  
(٢/ ١٥٤٥): نا أبو محمد حجاج الضرير الواسطي، نا عمرو  
ابن عون، نا أبو شهاب، عن كثير النوء، عن إبراهيم بن  
الحسن به، بلفظ: «يأتي قوم قبل قيام الساعة يسمون بالرافضة،  
برأ من الإسلام» لكنه قال: «إبراهيم بن الحسن بن الحسين»  
وهو خطأ.

وأخرجه عبد الله في «السنة» (٢/ ١٢٧١): حدثني محمد بن جعفر الوركاني، نا أبو شهاب عبد ربه بن نافع الحنات الكوفي به، بلفظ: «يجيء...».

ورواه ابن الأعرابي برقم (١٥٤٦): نا محمد بن إسماعيل، نا الحسين بن محمد أبو أحمد جار أحمد بن حنبل، نا أبو عقيل يحيى بن المتوكل، عن كثير أبي إسماعيل النواء، عن إبراهيم به، بلفظ: «يظهر قوم...»، دون قوله: «يرفضون الإسلام».

وأخرجه برقم (١٥٤٧): نا إبراهيم بن إسحق النيسابوري السراج، نا يحيى بن يحيى، نا يحيى بن المتوكل أبو عقيل، عن كثير النواء، عن إبراهيم به، بمعناه.

وأخرجه الحافظ أبو بكر بن أبي عاصم في «السنة» (٢/ رقم ١٠١٢) من طريق ابن أبي شيبة به مثله، لكنه قال: عن إبراهيم بن الحسن، عن أبيه، عن جده، عن علي مرفوعاً، وهو كما ترى مخالف لما سبق نقله من «إتحاف المهرة».

وأخرجه الحافظ أبو أحمد ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٦/ ص ٢٠٨٧):

حدثنا محمد بن قارون، ثنا ابن حميد، ثنا لوين، ثنا أبو عقيل يحيى بن المتوكل، ثنا أبو إسماعيل كثير النواء، عن إبراهيم بن الحسن، عن أبيه، عن جده، عن علي مرفوعاً.

وأخرجه الإمام أبو بكر الأجري في الشريعة (٥ / رقم ٢٠١٠): أخبرنا إبراهيم بن الهيثم الناقد قال: حدثنا محمد بن سليمان لوين قال: حدثنا أبو عقيل، عن كثير النواء، عن إبراهيم بن الحسن، عن أبيه، عن جده، عن علي به مرفوعاً.

وأخرجه الحافظ أبو بكر البيهقي في «دلائل النبوة» (٦ / ص ٥٤٧ / ٥٤٨):

أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد قال: وحدثنا محمد بن غالب تمام، وعبد الله بن الحسن أبو شعيب قالوا:

حدثنا محمد بن الصباح، حدثنا أبو عقيل وهو يحيى بن المتوكل، عن كثير النواء، عن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده علي به مرفوعاً.

قلت: قد تقدم أن البخاري رواه في «التاريخ» عن إبراهيم، عن أبيه، عن جده، عن علي من طريق محمد بن الصباح في حين

أنه في «الدلائل» من طريقه عن إبراهيم، عن أبيه، عن جده علي، فالظاهر أنه سقط من الطابع في نسخة «الدلائل» لفظ «عن» بين «جده» و «علي»، والله أعلم.

وأخرجه البيهقي مرة أخرى: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني، حدثنا الأسود بن عامر قال: أخبرني أبو سهل قال: أخبرني كثير النواء قال: أخبرنا إبراهيم بن الحسن، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «يخرج قبل قيام الساعة قوم يقال لهم الرافضة، براء من الإسلام».

وأخرجه الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/١٥٧ رقم ٢٥٢): أنا ابن الحصين قال: نا ابن المذهب قال: أنا أحمد بن جعفر قال: نا عبد الله بن أحمد قال: نا أبي قال: نا لوين قال: نا أبو عقيل يحيى بن المتوكل، عن كثير النواء، عن إبراهيم بن حسن به، عن علي مرفوعاً.

الثالثة: رواية الشعبي، عن علي ﷺ:

أخرجها أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/٣٢٩): حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد قال: ثنا علي بن إسماعيل

الصفار البغدادي قال: حدثني أبو عصمة عصام بن الحكم العكبري قال: حدثنا جميع بن عبد الله<sup>(١)</sup> البصري قال: ثنا سوار الهمداني، عن محمد بن جحادة، عن الشعبي، عن علي قال: قال لي النبي ﷺ: «إنك وشيعتك في الجنة، وسيأتي قوم لهم نبي يقال لهم الرافضة، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإنهم مشركون».

قال أبو نعيم: «غريب من حديث محمد، والشعبي، لم نكتبه إلا من حديث عصام».

ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في «العلل» (١/١٥٨ رقم ٢٥٤).

وأخرجه الحافظ أبو بكر الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/٢٨٤) في ترجمة عصام بن الحكم العكبري مقتصرًا على طرفه الأول دون ذكر الرافضة من طريق عصام بن الحكم العكبري، حدثنا جميع بن عمر البصري به.

الرابعة: رواية أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي<sup>رضي الله عنه</sup>.

(١) خطأ صوابه «جميع بن عمر» كما في «ميزان الاعتدال» (١/١٥٥١)، و

«العلل» لابن الجوزي (١/١٥٨).

أخرجها أبو بكر الآجري في «الشریعة» (٥) / رقم (٢٠٠٨):

حدثنا ابن أبي داود قال: حدثنا عمر بن شبة قال: حدثنا محمد بن سعيد الأحول قال: حدثنا عبثر بن القاسم أبو زبيد قال: حدثني حصين، عن أبي عبد الرحمن السلمی، أو غيره، من أصحاب علي عليه السلام قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «سيأتي قوم لهم نبي يقال لهم الرافضة، فإن لقيتهم فاقتلهم؛ فإنهم مشركون» قلت: يا رسول الله، ما العلامة فيهم؟ قال: «يقرظونك<sup>(١)</sup> بما ليس فيك، ويطعنون على السلف».

وأخرجه الحافظ أبو بكر ابن أبي عاصم في «السنة» (٢) / رقم (١٠١٣):

حدثنا محمد بن علي بن ميمون، حدثنا أبو سعيد محمد بن أسعد التغلبي، حدثنا عبثر بن القاسم أبو زبيد، عن حصين بن عبد الرحمن به نحوه، ولفظه في آخره: «يقرظونك<sup>(٢)</sup> بما ليس

(١) كذا في المطبوع وسيأتي بيان معناه.

(٢) كذا في المطبوع وسيأتي بيان معناه.

فيك، ويطعنون على أصحابي، ويشتمونهم» رواه أيضًا ابن شاهين كما في «كنز العمال» (١١ / ٣١٦٣٤).

٤ - حديث أم سلمة - رضي الله عنها - أم المؤمنين، وعنها فيه روايتان:

الأولى: رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

أخرجها أبو بكر الأجري في «الشریعة» (٥ / ٢٠٠٥).

حدثنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن شاهين قال: حدثنا أحمد بن إسحاق قال: حدثنا الفضل بن غانم قال: حدثنا سوار بن مصعب، عن عطية<sup>(١)</sup>، عن أبي سعيد، عن أم سلمة قالت: كانت ليلتي من النبي صلی الله علیه وسلم، وكان عندي، فأتته فاطمة، وتبعها علي - رضي الله عنهما - فقال له النبي صلی الله علیه وسلم: «يا علي، أنت وأصحابك في الجنة، وشيعتك في الجنة، إلا أنه ممن يزعم أنه يجبك أقوام يصفزون الإسلام، ثم يلفظونه، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يقال لهم الرافضة، فإن أدركتهم فجاهدهم؛ فإنهم مشركون» قال: يا رسول الله، ما العلامة فيهم؟ قال: «لا

(١) هو العوفي كما بينه سوار في إسناد الأوسط والخطيب.

يشهدون جمعة، ولا جماعة، ويطعنون على السلف الأول».

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦ / ٦٦٠٥).

حدثنا محمد بن جعفر الإمام بن الإمام، نا الفضل بن غانم به، مثله سواء.

وأخرجه الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي في «التاريخ» (١٢ / ص ٦٥٦ رقم ٦٧٩٠) ترجمة الفضل بن غانم من طريق أحمد بن زهير، حدثنا الفضل بن غانم به، مثله.

ومن طريق الخطيب رواه ابن الجوزي في «العلل» (١ / ص ١٦١ رقم ٢٥٨): نا أبو منصور القزاز، أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي به، مثله.

الثانية: رواية أسماء بنت عميس - رضي الله عنها - عن أم سلمة..

أخرجها أبو بكر ابن أبي عاصم في «السنة» (٢ / ١٠١٤):

حدثنا محمد بن عوف، ثنا بكر بن خنيس، حدثنا سوار بن مصعب، عن داود بن أبي عوف، عن فاطمة بنت علي، عن فاطمة الكبرى، عن أسماء بنت عميس، عن أم سلمة قالت:

كانت ليلتي، وكان رسول الله ﷺ عندي، فجاءت إلي فاطمة مُسَلِّمة، فتبعها علي، فرفع رسول الله ﷺ رأسه فقال: «أبشر يا علي، أنت وأصحابك في الجنة، إلا أن ممن يزعم أنه يجبك قوم يرفضون الإسلام، يلفظونه، يقال لهم الرافضة، فإذا أدركتهم فجاهدهم؛ فإنهم مشركون» قلت: يا رسول الله، ما العلامة فيهم؟ قال: «لا يشهدون جمعة، ولا جماعة، ويطعنون على السلف الأول».

وأخرجه أبو سعيد ابن الأعرابي في «المعجم» (١٥٤٨/٢٥):

نا محمد بن عقبة الشيباني، نا زكريا بن يحيى الأكنفاني، نا خنيس بن بكر بن خنيس، نا سوار بن مصعب به، نحوه إلا أنه قال: «يظفرون الإسلام، ثم يلفظونه، ثم يضفرونه، ثم يلفظونه» - ثلاثاً - وذكر مثله.

٥ - حديث فاطمة رضي الله عنها بنت النبي ﷺ ..

رواه أبو سعيد ابن الأعرابي في «المعجم» (١٥٤٩/٢): نا الوليد بن علي الوراق، نا أبو سعيد، نا تليد، عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف، عن محمد بن عمرو الهاشمي، عن زينب

بنت علي، عن فاطمة بنت محمد قالت: نظر رسول الله ﷺ إلى علي فقال: «هذا في الجنة، وإن من شيعته قوم يُضفزون الإسلام، ثم يلفظونه، لهم نبز، يسمون الرافضة، من لقيهم فليقاتلهم؛ فإنهم مشركون».

وأخرجه الحافظ أبو يعلى الموصلي في «المسند» (١٢/١١٦-١١٧):

ثنا أبو سعيد الأشج، ثنا ابن إدريس، عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف<sup>(١)</sup> به نحوه.

ورواه الحافظ الخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ص ٤٣):

أخبرنا أبو الحسن بن رزقويه، حدثنا عثمان بن محمد بن بشر البيهقي، حدثنا أبو الحسن شعيب بن محمد الذراع، حدثنا عبد الله بن سعيد الكندي، حدثنا تليد بن سليمان، عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف به نحوه.

(١) في «المسند» عن أبي الحجاج داود بن عوف وهو خطأ صوابه ما أثبتناه.

وأخبرني أبو الحسن محمد بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر، أخبرنا علي بن عمر الدارقطني<sup>(١)</sup>، حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن عبيد الحافظ، حدثنا أحمد بن حازم، حدثنا سهل بن عامر، حدثنا فضيل بن مرزوق، عن أبي الجحاف به، بلفظ: «يا أبا الحسن، أما إنك وشيعتك في الجنة، وإن قومًا يزعمون أنهم يحبونك يصفرون الإسلام، ثم يلفظونه، يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية...» وذكر تمام الحديث.

وأخرجه الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي في «العلل» (١) / ص ١٥٩ / ٢٥٥):

أنبأنا ابن خيرون، عن الجوهري، عن الدارقطني، عن أبي حاتم ابن حبان<sup>(٢)</sup> قال: نا محمد بن يوسف قال: نا أبو سعيد الأشج قال: نا تليد بن سليمان المحاربي، عن أبي الجحاف به نحوه.

(١) الحافظ الكبير صاحب السنن.

(٢) الحافظ صاحب الصحيح.

ثم وجدت الحافظ أبا حاتم ابن حبان أخرجه في «المجروحين» (١/ ص ٢٠٥) في ترجمة تليد:

حدثنا محمد بن عمرو بن يوسف، ثنا أبو سعيد الأشج، ثنا تليد بن سليمان، عن أبي الجحاف به.

٦- حديث أنس بن مالك رضي الله عنه:

ومنطوقه يختلف عن منطوق الأحاديث السابقة.

أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ١٥٨-١٥٩):

حدثنا أبو عباد الزاهد، عن مخلد بن حسين، ومحمد بن يحيى بن رزين، عن هشام بن حسان، عن الحسن، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المرجئة، والقدرية، والروافض، والخوارج، يسلب منهم ربع التوحيد، فيلقون الله كفارًا، خالد بن مخلد في النار».

## المبحث الثاني الكلام على أسانيد هذه الآثار، وتمحيصها

أما حديث ابن عباس رضي الله عنهما...

فيرويه عمران بن زيد التغلبي، وهو أبو يحيى الكوفي الطويل، قال فيه أبو زكريا ابن معين: «ليس يحتج بحديثه»، وقال أبو حاتم الرازي: «شيخ يكتب حديثه، ليس بالقوي» كما في تهذيب الكمال (٤٤٩١ / ٢٢).

واضطرب فيه رأي أبي حاتم ابن حبان، فذكره في «الثقات» (٢٤٤ / ٧)، وقال في «المجروحين» (١٢٥ / ٢): «منكر الحديث» ثم نقل عن ابن معين قوله فيه: «ضعيف».

قلت: وهو الصواب، لأن الرجل ليس ممن يترك حديثه بالكلية، وإنما حديثه ضعيف قابل للجبر، ولهذا قال الحافظ أبو الفضل ابن حجر العسقلاني في «التقريب» (٥٨٠١): «لين».

ولكنه لم ينفرد به عن حجاج بن تميم، بل تابعه عليه يوسف بن عدي كما رواه الطبراني في «الكبير»، ويوسف هذا هو ابن عدي بن زريق التيمي الكوفي نزيل مصر، وثقه أبو زرعة الرازي كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم

(٩/٩٥٣)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/٢٨٠)، وقال الحافظ في «التقريب» (٨٨٨١): «ثقة»، فمتابعته هذه تقوي رواية عمران بن زيد، وتشدد من عضدها بقوة.

لكن في الإسناد علة أخرى، إذ مداره على حجاج بن تميم الجزري، وهو «ضعيف» كما قال الحافظ أبو الفتح الأزدي فيما نقله عنه الحافظ أبو الحجاج المزي في «تهذيب الكمال» (٥/١١١٣)، والذهبي في «الميزان» (١/١٧٢٨)، وقال الحافظ أبو أحمد ابن عدي في «الكامل» (٢/٣٥): «روايته ليست بالمستقيمة».

وأفرط النسائي فقال فيه: «ليس بثقة»، والصواب أنه «ضعيف»، وهو اختيار الحافظ ابن حجر في «التقريب» (١٢٤٠). فحديث ابن عباس هذا إسناده ضعيف، لين، وقد ضعفه الحافظ أبو العباس البوصيري في «إتحاف المهرة» (٥/٢٠٧)، فتحسين الحافظ الهيثمي له في «المجمع» (١٠/٢٢) فيه نظر، وقد ضعفه الألباني في «السنة» (٢/٤٧٦) رقم (٩٨١)، ومع أنه نقل تحسين الهيثمي ولم يتعقبه، ولكنه صرح بتوثيق سائر رجاله، إلا الحجاج فإنه ضعيف.

وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما...

فيرويه محمد بن معاوية وهو النيسابوري أبو علي، روى عن يحيى بن سابق المدني كما قاله أبو حاتم الرازي فيما نقله عنه ابنه في «الجرح والتعديل» (٩/ ٦٣٥ ص ١٥٣)، وقد كذبه ابن معين، وقال الإمام أحمد: «رأيت أحاديثه أحاديث موضوعة»، وقال أبو زرعة: «كان شيخاً، صالحاً، إلا أنه كان كلما لقن يلقن».

قال ابن أبي حاتم: «وترك أبو زرعة الرواية عنه، ولم يقرأ علينا حديثه».

وقال أبو حاتم الرازي: «روى أحاديث لم يتابع عليها، أحاديث منكورة، فتغير حاله عند أهل الحديث».

انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٤٧ ص ١٠٣-١٠٤) وقال الحافظ أبو الحسن الدارقطني في «الضعفاء» (٤٧١):

«يُكذب»، وقال أبو داود: «ليس بشيء»، وقال النسائي:

«ليس بثقة»، وقال الإمام مسلم: «متروك الحديث» كما في «تاريخ بغداد» (٤/ ١٦٧٧/ ٣٦).

وشيخه فيه يحيى بن سابق المدني، قال فيه أبو حاتم: «ليس بالقوي»، وقال أبو زرعة: «كوفي لين» كما نقله عنهما أبو محمد ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/٦٣٥/١٥٣ - ١٥٤).

ولكن محمد بن معاوية الإنصاف في أمره يقتضي الحكم عليه بأنه «متروك الحديث» لا لتهمة فيه، فإنه كان صدوقاً في نفسه؛ وإنما لغفلته، وتلقنه ممن كان يلقنه، ألا ترى إلى قول أبي زرعة فيه: «كان رجلاً صالحاً».

وقد نقلوا عن يحيى بن سعيد القطان الحافظ الكبير قوله: «لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث»، يقول: يجري الكذب على لسانهم، وليس مراده أنهم يتعمدون، وهكذا القول في محمد بن معاوية بن أعين النيسابوري، وقد قال فيه عمرو بن علي الفلاس: «فيه ضعف، وهو صدوق، وقد روى عنه الناس»، واكتفى أبو الحسن ابن المدني بتضعيفه على تشدده، وتعتته في الرجال، كما حكاها عنهما الخطيب في تاريخه (٣٩/٤).

فيحمل قول من كذبه كابن معين، والدارقطني، على أنها أرادوا أنه روى أحاديث مكذوبة موضوعة، لا أنه تعمد الكذب؛ جمعاً بين أقوال الأئمة.

فالحق أنه ضعيف الحديث جداً، وعلى هذا يكون إسناد حديث ابن عمر ضعيف جداً لضعف يحيى بن سابق، ولأن محمد بن معاوية النيسابوري «متروك»، والله أعلم. وأما رواية أبو سليمان الهمداني، عن علي رضي الله عنه...

فإسنادها ضعيف جداً، إذ مداره على أبي جانب الكلبي، عن أبي سليمان الهمداني.

وأبو جانب الكلبي اسمه يحيى بن أبي حية، ولم يكن به بأس، وفيه ضعف، إلا أنه كثير التدليس جداً<sup>(١)</sup>، وهو في هذا الخبر لم يصرح بالسماع، أو ما يقوم مقامه في شيء من طرقه.

(١) تقريب التهذيب (٨٤٨٩)، «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» (١٤٦ص / رقم ١٥٢ (٥٤) وذكر الحافظ أنه وصفه بالتدليس أبو زرعة، وأبو نعيم، وابن نمير، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، وغير واحد.

وأما أبو سليمان الهمداني فهو مجهول، ترجمه الذهبي في «الميزان» (٤/ ١٠٢٦٧) وقال: «لا يدري من هو».

وفي الحديث علة أخرى، وهي اضطراب الرواة في إسناده، فرواه فضيل بن مرزوق، عن أبي جناب، عن أبي سليمان، عن علي، وتارة يقول عن أبي حيان، أو عن أبي جناب، وفضيل «صدوق يهم» كما في «التقريب» (٦١١٠).

ورواه عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني، عن أبي جناب، عن أبي سليمان، عن عمه، عن علي، وعمه هذا لم أعرفه، ولم أجد ترجمته، ولم يسم في شيء من أسانيد هذا الخبر، وعبد الحميد الحماني وثقه ابن معين، وضعفه غيره، وقال الحافظ في «التقريب» (٤١٩٦): «صدوق يخطئ».

وكل من فضيل، وعبد الحميد، رواه مرفوعاً مع اضطرابها في إسناده، وخالفها أبو معاوية الضير، وهو محمد بن حازم الحافظ، وهو «ثقة» كما في «التقريب» (٦٥٥١)، فرواه موقوفاً كما هو عند الأجري في «الشریعة».

وهناك اضطراب آخر في الإسناد الذي رواه فضيل بن مرزوق، فقد رواه عبد الله بن صالح العجلي عنه، عن أبي

حيان، أو أبي جناب، على الشك، وأبو حيان «ثقة» كما في «الجرح والتعديل» (١٤٩/٩).

ورواه شباة بن سوار بلا شك، وكل من شباة، وعبد الله، ثقة، ولكن رواية شباة أرجح لموافقتها لرواية الجماعة الذين أسندوه عن أبي جناب بلا شك، والله أعلم.

والحاصل أن الحديث ضعيف جداً لتدليس أبي جناب، وجهالة أبي سليمان الهمداني، والاضطراب في إسناده، وأما ما ذهب إليه المعلق على «المعجم» لابن الأعرابي وهو الأستاذ عبد المحسن الحسيني حيث حكم عليه بالوضع (١/ رقم ٢٥٠) فهو إفراط لا أدري ما حمله عليه، وأنت ترى من التحقيق والشرح السابق أن الحديث ليس في إسناده من العلل ما ينهض للحكم عليه بالوضع!!

وأما رواية إبراهيم بن الحسن، عن أبيه، عن جده...

فمدارها على كثير النوء، وهو ابن إسماعيل التميمي، أبو إسماعيل الكوفي، ضعفه أبو حاتم الرازي، والنسائي، ووثقه ابن حبان كما في «تهذيب الكمال» (٤٩٣٥/٢٤) وانظر «الجرح والتعديل» (١٩٠/٧).

وأما قول أبي إسحاق الجوزجاني فيه: «زائع» كما في «أحوال الرجال» له (ت ٢٧) فهو من إفراطه، وتحامله على الرواة الكوفيين لأجل ما فيهم من التشيع، وقد رمي به كثير بن النواء، بل قال الحافظ أبو أحمد ابن عدي في «الكامل»: «كان غالباً في التشيع، مفرطاً فيه»، فقول الجوزجاني هذا فيه مردود، لا سيما وأن الجوزجاني -رحمه الله- كان ناصبياً، منحرفاً عن علي، سامحه الله.

وقد رواه عن كثير النواء أبو عقيل يحيى بن المتوكل العمري، المدني، الحذاء، الضرير، ضعفه ابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وابن معين، والدارمي، وابن المديني، وابن عمار الموصل، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، والنسائي.

وقد أفرط بعضهم في حاله فزعم أنه واه، ضعيف جداً، كما قاله الفلاس، وأبو حاتم ابن حبان، والصواب أنه ضعيف الحديث، وقد روى له مسلم في مقدمة صحيحه كما في «تهذيب الكمال» (٦٩٠٨/٣١).

وهو لم ينفرد برواية هذا الحديث عن كثير النواء، بل تابعه عليه أبو شهاب عند ابن الأعرابي في «معجمه»، وعبد الله بن

أحمد في «السنة».

وتابعه أيضًا أبو سهل عند البيهقي في «الدلائل» من طريق أسود بن عامر عنه به.

فأما أبو شهاب فهو عبد ربه بن نافع الحنات الكوفي كما وقع تسميته في «السنة» لعبد الله بن أحمد، فقد وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»، كما في «الجرح والتعديل» (٢٢٧/٦).

وقال العجلي في «تاريخ الثقات» (٢٨٧): «لا بأس به»، ووثقه ابن سعد كما في «الطبقات» (٩١/٦).

وأما أبو سهل فهو محمد بن عمرو الأنصاري الواقفي البصري، ضعفه يحيى بن سعيد جدًا، وضعفه أيضًا ابن معين، والفسوي، وذكره ابن حبان في «الثقات» كما في «تهذيب الكمال» (٥٥١٧/٢٦).

فرواية أبي شهاب الحنات قوية بمفردها، وهي تقوي رواية يحيى بن المتوكل وتشد من عضدها.

وأما إبراهيم بن الحسن الذي روى عنه كثير النواء فهو إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ذكره البخاري في «الكبير» (١/٢٧٩/٨٩٧) وروى له هذا الحديث في الرافضة، ولم يذكر فيه شيئاً، وكذلك ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/٢٣٩)، وحكى عن أبيه، وأبي زرعة أنه روى عن أبيه، وروى عنه فضيل بن مرزوق، وأبو عقيل يحيى بن المتوكل، ولم يذكر فيه شيئاً.

وكذلك ترجمه الحافظ أبو بكر الخطيب في «التاريخ» (٦/٥١-٥٢ رقم ٢٠٨٠) وذكر أنه كان أشبه الناس برسول الله ﷺ، وأن أمه هي فاطمة بنت الحسين بن علي، ورجح أنه توفي بالهاشمية حيث حبسه أبو جعفر المنصور بسبب خروج ابن عمه عليه سنة ١٤٥ هـ، ولم يذكر فيه شيئاً.

وقد ذكره أبو حاتم ابن حبان في «الثقات» (٦/ ص ٣-٤) وذكر أنه يروي عن أبيه، وفاطمة بنت الحسين، فعلى هذا يكون مستور في الرواية، فإني لم أجد أحداً وثقه إلا ابن حبان، وهو متساهل في توثيق الرواة، فإذا اعتمدنا توثيقه فقد زالت عن إبراهيم الجهالة عيناً وحالاً، وإذا اعتبرناه يكون في أقل أحواله

مستورًا فإن مثل الحافظ أبي حاتم ابن حبان لا يمكن طرح توثيقه بالكلية، ولكن الحافظ ذكر في «تعجيل المنفعة» (١/٨ت) أن الذهبي ذكره في «المغني في الضعفاء»، وقد وجدت الذهبي ذكره في «ديوان الضعفاء» (ت ١٦٩).

وأبوه حسن بن حسن ترجمه الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (١٢١٥/٦) وذكر أنه روى عن أبيه الحسن بن علي، وأن عمه عبد الله بن جعفر، وزوجته فاطمة بنت الحسين، وروى عنه ابنه إبراهيم، وإسحاق بن يسار والد محمد بن إسحاق بن يسار إمام المغازي، وآخرون.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/١٢١-١٢٢)، وقال الحافظ أبو الفضل في «التقريب» (١٣٥٦): «صدوق».

فالحديث بهذا التمحيص إسناده صالح، لو لا ضعف كثير النوء، وأما إبراهيم فهو مستور، وحديثه مقبول، وتضعيف الذهبي له إنما اعتمد فيه على أنه روى حديث رد الشمس لعلي، وهو حديث واه، ولا يخفى أن مجرد رواية الراوي للحديث الضعيف لا يستلزم تضعيف روايته، لا سيما وقد وثقه ابن حبان، وسكت عنه مثل البخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة،

فالحق أن حديثه مقبول صالح في الشواهد، والله أعلم.

والحديث قال فيه العلامة الألباني في «السنة» (٢/ ٤٧٤ رقم ٩٧٨): إسناده ضعيف.

والحديث قد اختلف في إسناده على كثير النوء، فرواه يزيد بن هارون، والوركانى، ولوين، ومحمد بن الصباح، ومهران بن أبي عمر جميعاً عن أبي عقيل، عن كثير النوء، فجلوه من مسند علي عليه السلام.

ورواه أبو شهاب الحنات، وأبو سهل محمد بن عمرو الأنصاري، عن كثير النوء، فجعله من مسند الحسن بن علي رضي الله عنهما.

وعندي أن هذا الاضطراب غير مؤثر؛ فإن أبا عقيل يحيى بن المتوكل قد رواه أيضاً عن كثير النوء فجعله من مسند الحسن عليه السلام، فالظاهر أن الحسن بن علي عليه السلام سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسمعه من أبيه علي بن أبي طالب، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرواه على الوجهين كما سمعه.

وسمعه يحيى بن المتوكل من كثير النوء على الوجهين فحدث به كما سمعه، فقد رواه عنه يحيى بن يحيى، وأبو أحمد

الحسين بن محمد جار الإمام أحمد، عنه من مسند الحسن بن علي كما هو عند ابن الأعرابي في «المعجم».

وأما رواية الشعبي عن علي عليه السلام...

فإسنادها ضعيف جداً، سوار الراوي عن محمد بن جحادة إن كان هو ابن مصعب الكوفي، أبو عبد الله الأعمى المؤذن، فقد قال فيه البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي وغيره: «متروك»، وقال أبو داود: «ليس بثقة» كما في «ميزان الاعتدال» (٣٦١٦/٢).

وجميع بن عمر البصري الراوي عنه ترجمه في «تهذيب التهذيب» (١٧٦/٢ ص ٩٦) وذكر أنه روى عنه عصام بن الحكم العكبري ولم يذكر فيه شيئاً سوى أنه له في «الموضوعات» لابن الجوزي حديثاً باطلاً في شيعة علي، وقال في «التقريب» (١٠٦٩): «ضعيف».

وترجمه الذهبي في «الميزان» (١٥٥١/١) وقال فيه: «متروك» ثم استند في حكمه هذا على روايته لهذا الحديث الذي نحن بصدده، وأن ابن الجوزي رواه في «الموضوعات».

قلت: هذه مبالغة، والحديث لا أظنه يبلغ مبلغ الوضع،

ولا جُميعًا يبلغ حد الترك، والله أعلم.

وأما أبو عصمة عصام بن الحكم العكبري فلم أجد له ترجمة إلا في «تاريخ بغداد» (١٢ / ٦٧٣١)، ولم يذكر في ترجمته سوى أنه روى عن سفيان بن عيينة، ويحيى بن آدم، وجميع بن عمر البصري، وإبراهيم بن حراسة، وروى عنه ابنه عبد الوهاب، ومحمد بن صالح العكبري، وصالح القيراطي، وكذلك ترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٧ / رقم ٢٨١ ص ٢٧٢)، ولم يزد على أن جاء بها جاء به الخطيب، فالله أعلم بحاله.

وأما رواية أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي عليه السلام...

فمدارها على عبثر بن القاسم أبي زبيد، عن حصين بن عبد الرحمن، عن أبي عبد الرحمن السلمي...

وهذا الإسناد إلى هنا، رجاله ثقات، مسلسل بالكوفيين، ولم يصح أن حصين بن عبد الرحمن تغير حفظه، أو اختلط بأخرة، فقد رد ذلك الحافظ الكبير أبو الحسن ابن المديني، ونسيانه بعض حديثه، أو تغيره قليلاً، لا يستلزم الطعن في حديثه، وإعلاله بذلك كما لا يخفى.

ومن دون عشر في إسناد الخبر...

محمد بن أسعد التغلبي الذي في إسناد ابن أبي عاصم، قال فيه أبو زرعة: «منكر الحديث» كما في «تهذيب الكمال» (٥٠٥٨ / ٢٤) و «الجرح والتعديل» (١١٥٢ / ٧)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦٨ / ٩)، وقال الحافظ في «التقريب» (٦٤٢٥): «لين».

قلت: لكنه توبع، ولم ينفرد به، تابعه عليه محمد بن سعيد الأحول، عن عشر به عند الآجري في «الشریعة»، ومحمد بن سعيد الأحول هذا لم أجد ترجمته، ولم يتبين لي من هو؟ ولا أدري هل هو محمد بن سعيد البزوري الذي ترجمه الخطيب في «التاريخ» (٣٨٠ / ٣) وذكر في جملة شيوخه الذين روى عنهم عمر بن شبة، وفي إسناد الآجري لهذا الحديث روى عمر بن شبة عنه، وعلى كل حال فالخطيب لم يذكر فيه شيئاً. ولم أعر له على ترجمة في غير «تاريخه»، فالله أعلم من هو، وما حاله.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

محمد بن علي بن ميمون شيخ ابن أبي عاصم فيه «ثقة» كما

في «تهذيب التهذيب» (٣٥٦/٩)، فعلى هذا لا يكون في إسناده من علة سوى ضعف محمد بن أسعد التغلبي، وهو ضعف قابل للجبر.

وإما إسناده الآجري فكذلك.

عمر بن شبه وثقة الدارقطني، والخطيب كما في «تاريخ بغداد» (٢٠٨/١١)، وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق» كما في «الجرح والتعديل» (١١٦/٦).

وابن أبي داود شيخ الآجري فيه هو عبد الله بن داود الحافظ أبو بكر السجستاني، من كبار الثقات والحفاظ وأئمة السنة، وكلام أبيه فيه، ورميه بالكذب قد رده أصحاب الحديث ولم يقبلوه، وكذلك كلام ابن صاعد، وابن جرير فيه؛ لأنه قد كان بينهما وبينه شيء، والمقرر في «أصول الرواية» أن كلام الأقران بعضهم في بعض لا يقبل، لا سيما إذا لاح أنه لعداوة، أو لمذهب.

قال الحافظ الذهبي: «وقد كان أبو بكر من كبار الحفاظ وأئمة الأعلام» وقال أيضاً: «أما كلام أبيه فيه فلا أدري إيش تبين له فيه» وقال الخطيب: «سمعت الخلال يقول: كان أبو

بكر أحفظ من أبيه أبي داود» وقد وثقه الدارقطني، وشهد له بالإتقان الإمام الحافظ صالح بن أحمد.

وقال الذهبي رحمه الله: «مات أبو بكر في آخر سنة ست عشرة وثلاثمائة، وصلى عليه زهاء ثلاثمائة ألف نفس، وصلوا عليه ثمانين مرة.. وما ذكرته إلا لأنزهه» انظر «الميزان» (٢/٤٣٦٨).

فإسناد حديث الآجري بعد هذا الفحص والتفتيش متماسك، وليس فيه إلا أننا لم يتبين لنا حال محمد بن سعيد الأحول، ولكن على كل حال يصلح عندي في الشواهد والمتابعات، وبه يتقوى إسناد ابن أبي عاصم من رواية محمد بن أسعد، ويكون صالحًا في الشواهد، وبالله التوفيق.

والحديث بهذه الرواية قال فيه الألباني في «السنة» (٢/٤٧٤ رقم ٩٧٩): إسناده ضعيف.

وأما حديث أم سلمة -رضي الله عنها- من رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه...

فإسناده ضعيف جداً، مداره على الفضل بن غانم، عن سوار بن مصعب، عن عطية العوفي به.

أما الفضل بن غانم فهو الخزاعي، قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»، وضعفه الخطيب البغدادي كما في «الميزان» (٣ / ٦٧٤١).

وأما سوار بن مصعب فهو الهمداني الكوفي الضرير، قال أحمد بن حنبل: «متروك الحديث»، وقال ابن معين: «كوفي، ضعيف، ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، لا يكتب حديثه، ذاهب الحديث» كما في «الجرح والتعديل» (٤ / ١١٧٥).

وأما عطية العوفي فقد اختلفوا فيه، وضعفه أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، والنسائي، وقال ابن معين: «صالح» كما في «الجرح والتعديل» (٦ / ٢١٢٥).

وجمع الحافظ أبو الفضل بين أقوالهم فقال في «التقريب» (٥١٩٠): «صدوق، يخطئ كثيراً، كان شيعياً، مدلساً»، وقال في «تعريف أهل التقديس» (ص ١٣٠ رقم ١٢٢) (٦): «ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح».

قلت: فعلى هذا يكون في الخبر علة أخرى، وهي عنعنة عطية العوفي؛ فإنه لم يصرح بالسماع، أو ما يقوم مقامه في هذا الحديث، والله أعلم.

وقد ضعفه الألباني جدًّا في «السنة» (٢/ ٤٧٥ رقم ٩٨٠).  
وأما رواية أسماء بنت عميس، عن أم سلمة -رضي الله  
عنها-...

فإسنادها ضعيف جدًّا، فيها بكر بن خنيس، قال  
الدارقطني، وأحمد بن صالح، وابن خراش: «متروك»، وقال  
أبو داود: «ليس بشيء»، وكذا قال ابن معين، وضعفه النسائي،  
ويعقوب بن أبي شيبة، والفلاس، كما في «تهذيب الكمال»  
(٧٤٣/٤).

وقد رد أبو حاتم الرازي، وابن عمار الموصلي القول بأنه  
متروك، وصرحوا بأنه لا يبلغ من الضعف إلى هذه الحال،  
ولهذا قال الحافظ أبو الفضل في «التقريب» (٨٢٩): «صدوق  
له أغلاط».

قلت: الصواب أن يحشر في زمرة الضعفاء من قبل حفظهم  
-والله أعلم- ولكنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه ابنه بكر عند ابن  
الأعرابي، وبكر ضعفه صالح جزرة كما في «الميزان»  
(٢٥٧٩/١).

وفي الإسناد أيضًا سوار بن مصعب، وقد تقدم أنه «متروك الحديث»، وهو آفة هذا الخبر بطريقه.

وفي إسناد الحديث علة أخرى، وهي الانقطاع ما بين فاطمة بنت علي، وفاطمة الكبرى، وهي بنت رسول الله ﷺ، فإنها لم تسمع منها يقينًا؛ إذ وفاة فاطمة الكبرى بعد أبيها ﷺ بستة أشهر، ووفاة فاطمة بنت علي سنة سبع عشر ومائة على ما قاله الطبري<sup>(١)</sup>، فهي لم تدركها أصلًا، وأيضًا فقد قال موسى الجهني: «دخلت على فاطمة بنت علي وهي ابنة ستة وثمانين سنة، فقلت لها: تحفظين عن أبيك شيئًا؟ قالت: (لا)»<sup>(٢)</sup>.

فإذا كانت لم تسمع من أبيها علي بن أبي طالب ﷺ، وقد تأخرت وفاته، فكيف تكون قد سمعت من فاطمة الكبرى مع تقدم وفاتها!!

وأما حديث فاطمة بنت النبي ﷺ...

فمدار إسناده على أبي الجحاف داود بن أبي عوف، وقد

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥/٧٩٠٣).

(٢) نفس المرجع السابق.

وثقه أحمد، وابن معين، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث» كما في «الجرح والتعديل» (٣/١٩٢٢).

عن محمد بن عمرو الهاشمي وهو «ثقة» كما قاله أبو زرعة فيما نقله عنه أبو محمد في «الجرح والتعديل» (٨/١٣٣)، وكذلك وثقه النسائي كما في «تهذيب الكمال» (٢٦/٥٥٠٨).

وأما زينب بنت علي فهي بنت علي بن أبي طالب أمير المؤمنين عليه السلام، وأمها فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم -رضي الله عنها- ذكرها ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/٤٦٢٧ ص ٣١٤) وذكر أنه تزوجها عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، عددها في الصحابة، قال ابن الأثير في «أسد الغابة» (٧/٦٩٦١):

«أدركت النبي صلى الله عليه وسلم في حياته، وولدت في حياته... وكانت امرأة عاقلة، لبيبة، جزلة» رضي الله عنها.

وقد رواه عن أبي الجحاف: تليد بن سليمان المحاربي، وهو أبو إدريس الذي في إسناد أبي يعلى الموصلي، كذبه ابن معين، والجوزجاني، وقال أحمد، وابن عمار الموصلي، والعجلي: «لا بأس به»، وقال النسائي، وأبو أحمد ابن عدي: «ضعيف» كما في «تهذيب الكمال» (٤/٧٩٨).

وجمع الحافظ أبو الفضل ابن حجر بين أقوالهم في «التقريب» (٨٩٢) فقال: «ضعيف».

قلت: السبب في تكذيب من كذبه أنه كان رافضياً يشتم أبا بكر، وعمر، وعثمان - رضي الله عنهم - كما يؤخذ من رواية عباس الدوري، عن ابن معين، ولا يخفاك، أن هذا وإن كان سبباً واضحاً يستحق رمية بالكذب في الرواية، فإن الرفض مظنة الكذب، ولكن لا يبلغ الأمر إلى رد مروياته جملة؛ لأنه إنما صار رافضياً بآخرة، فحديثه قبل ذلك معتبر، ولهذا كتب عنه الإمام أحمد.

والتحقيق عندي أن يقال: أن تليداً كان يتشيع أول أمره، ولم يكن رافضياً كما قاله الإمام أحمد، ولهذا قال فيه: «لا بأس به»، وكتب عنه، ثم لا زال به التشيع حتى أوقعه في الرفض، إذ التشيع أول بذور الرفض، لا سيما إذا غلا فيه صاحبه، ولهذا قيل: «أعطني شيعياً صغيراً، أعطيك رافضياً كبيراً» ثم لما ظهر منه الرفض، وعلامته سب أصحاب النبي ﷺ، كذبه من كذبه، ومنهم الإمام أحمد نفسه، كما حكاه عنه الجوزجاني فيما نقله عنه أبو الحجاج في «تهذيب الكمال».

ومعلوم أن هذا لا يستلزم رد كل مروياته، لا سيما التي حدث بها قبل أن يصير رافضياً، ومنها التي كتبها عنه الإمام أحمد - رحمه الله - فإن حديث الشيعي مقبول إذا صح إسناده ولم يرو ما يوافق بدعته، بخلاف الرافضة فإن حديثهم مردود على الصحيح الراجح، لإجماع الناس على أنهم أكذب الطوائف.

وأصحاب الحديث يُفصلون في مرويات أهل البدع، فإن روى ما يوافق بدعته فحديثه مردود، وإن روى ما لا يتعلق ببدعته قبل حديثه، فكيف وتليد بن سليمان روى ما يخالف الرفض الذي هو مذهبه!! ولا يعقل أن يروي الإنسان حديثاً في ذم من يسب الصحابة، وهو يسبهم!!

فهذا الحديث هو مما رواه تليد بن سليمان قبل أن يصير رافضياً بيقين، يوم أن كان شيعياً، وقال فيه مثل الإمام أحمد: «لا بأس به»، فحديثه هذا في الرافضة عندي «حسن مقبول»<sup>(١)</sup>،

(١) وقد حسن إسناده الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله كما في

حاشيته على «المطالب العالية» (٣/ ص ٩٥)

وهو حجة عليه عند الله يوم القيامة، والله الموعد.

ولكن تليداً لم ينفرد به بل تابعه عليه فضيل بن مرزوق عند الخطيب في «الموضح» وهو ثقة صدوق يهيم كما سبق، ولكن إسناد هذه المتابعة ضعيف جداً من أجل راويه عن فضيل، وهو سهيل بن عامر كما في «الجرح» (٤/٨٧٣)، وأما أبو سعيد الأشج الراوي عن تليد فهو ثقة كما في «التقريب» (٣٧١٣).

وأما حديث أنس بن مالك فهو حديث باطل لا يعول عليه، وأبو عباد الزاهد أورده الحافظ أبو حاتم ابن حبان في «الضعفاء» وقال: «لا يحل الاحتجاج به».

وذكره الذهبي في «الميزان» وذكر له هذا الحديث عن أنس في المرجئة، والقدرية، والرافضة، والخوارج وقال: «فما أدري أهو وضعه، أو الراوي عنه محمد بن يحيى بن رزين».

انظر: «ميزان الاعتدال» (٤/١٠٣٥٢).

وخلاصة القول أن الأحاديث الواردة في الرافضة وذمهم منها ما هو شديد الضعف فلا نخرج عليه، ومنها ما هو خفيف الضعف يصلح أن يتقوى بعضه ببعض كحديث ابن عباس،

وحديث علي من رواية إبراهيم بن الحسن، عن أبيه، عن جده، ومن رواية أبي عبد الرحمن السلمي، فإذا جمعت هذه الأسانيد بعضها إلى بعض فإنها تشتد وتقوى، وتدل بمجموعها على أن للحديث أصلاً لا ينزل عن رتبة الحسن لغيره، ولا يقصر عنها إن شاء الله.

وأما حديث فاطمة فهو بمفرده حسن الإسناد من رواية تليد بن سليمان، عن أبي الجحاف، وبه يتقوى الحديث أكثر، وأكثر، ويكون صحيحاً لغيره إن شاء الله تعالى.

وأقول: كل من أدمن النظر في حديث النبي ﷺ علم أن هذا الحديث لا يمكن أن يكون إلا من كلام النبوة... وهو على أصول الشيعة صحيح جداً؛ لأنه مروى من طريق الأئمة كما هو واضح، فأين عقولكم يا قوم؟

وقد أخرج هذا الحديث أحد أئمة الشيعة الزيدية بإسناد مسلسل بأهل البيت، وهو الإمام الهادي في «الأحكام» (٤٥٥/١) فقال: حدثني أبي، وعمي محمد، والحسن، عن أبيهم القاسم، عن أبيه، عن جده، عن إبراهيم بن الحسن، عن أبيه، عن جده الحسن بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم -

بلفظ: «يا علي، يكون في آخر الزمان قوم لهم نبي يعرفون به، يقال لهم الرافضة، فإن أدركتهم فاقتلهم -قتلهم الله تعالى- فإنهم مشركون».

وهذا إسناد صحيح جداً على أصول الزيدية الهادوية، فالعجب منهم كيف اغتروا بدعاوى الروافض مع ذكر الهادي لهذا الحديث الصريح في ذم الرافضة، ووصفهم، وبيان حالهم؟ وقد أشار العلامة القبلي إلى تصحيح هذا الحديث في «العلم الشامخ» (ص ١٥٥) بقوله:

ودع سب أصحاب الرسول فإنه	كما جاء في الأخبار شرّ المذاهب
روى صاحب الأحكام يحيى	بآبائه أهل الحجى والمناقب
حديثاً بوصف الرافضي مبيئاً	ووسمهم بالذم أسوأ المراتب
وسماهم بالمشركين وقال يا	على اقتلهم تجزى أسنى المراتب
وسائر أهل الدين من كل قدوة	روى نحوه الحق ليس بعازب
فيا يحيوي خالفت يحيى وما روى	فهذا انتساب منه غير مناسب
وما الرفض إلا مذهب لم يقل به	سوى أحمق قد صحّ ذا في التجارب

ونقل الشيخ الرازي في كتابه القيم «توضيح النبأ» أن الإمام ابن الوزير ذكر هذا الحديث في «إيثار الحق» (٣٨٢) نقلاً عن الهادي من كتاب الأحكام، وكذا نقله المهدي في «المنية والأمل» عن زيد بن علي أن أباه حدثه... فذكر مثله، ثم أشار الرازي إلى تقوية الحديث بمجموع طرقه، جزاه الله خيرًا. وأفادني شيخنا القاضي العمراني أن هذا الحديث هو الحديث الوحيد الذي رواه الهادي عن أبيه، عن جده.

وليُعلم أن العلماء الذين حكموا على هذا الحديث بالوهن والوضع، إما أنهم لم يقفوا على مجموع طرقه فحكموا على الحديث لأجل أحد أسانيده الواهية، وهذا كما هو ظاهر، لا يستلزم الحكم على الحديث جملة، والظعن فيه.

وإما أنهم حكموا عليه لا من حيث النظر في إسناده، وإنما لأمر خارجي، كما صنع شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فإنه حكم على الحديث بالكذب بدعوى أن اسم الرافضة إنما التصق بهم بعد سنة عشرين ومائة، أو في سنة اثنتين وعشرين ومائة من جهة أن زيد بن علي عليه السلام هو الذي ساهم بذلك الاسم بسبب رفضهم لرأيه وهو نهيه عن سبّ الشيخين،

وقصة زيد معهم كانت بعد العشرين ومائة، فلم يكن اسم الرافضة معروفًا قبل هذه القصة، هكذا قال رحمه الله في رده على الرافضي (١/ ص ٣٤-٣٥-٣٦).

ولا يخفك أن هذا لا يستلزم الطعن في الحديث والحكم عليه بالكذب بعد ثبوت سنده، لأنه يمكن أن تكون هذه الأحاديث لم تشتهر في ذلك الوقت.

وأيضًا فقولُه: إن لفظ الرافضة لم يكن معروفًا إذ ذاك فيه نظر، فإنه كان معروفًا ولكنه لم يكن مشهورًا، بدليل وصف الشعبي لهم وذكره لأوصافهم التي شابهوا بها اليهود، وكان يُسميهم في حديثه باسم «الرافضة» والشعبي توفي سنة ١٠٤ هـ وشيخ الإسلام نفسه - رحمه الله - صحح حديث الشعبي هذا، وأشار إلى قبوله، فكيف يقول إن لفظ الرافضة لم يكن معروفًا، والشعبي كان يعرفه وسمّاهم به، وحديثه هذا في وصفهم كان قبل قصة زيد بن علي بزمن ليس باليسير، فهذا يدل على أن لفظ الرافضة كان معروفًا قبل قصة زيد معهم، ولكنه لم يكن مشهورًا، لأنهم لم تشتهر بدعتهم اشتهار بدعة الخوارج، والقدرية، في ذلك الوقت.

وأيضًا: فَحَصُرَ سبب تسميتهم بالرافضة بقصتهم مع زيد ابن علي عليه السلام ليس بجيد، بل قد ذكر أبو الحسن الأشعري - كما سيأتي - في سبب تسميتهم بالرافضة سببًا أقوى، وهو أنهم سُموا بالرافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -.

وتعدد الأسباب ليس بمستنكر، فهذا يدل على أن لفظ الرافضة كان معروفًا قبل قصة زيد معهم، ولكنه لم يشتهر إلا من حين اشتهاه قصتهم مع زيد بن علي - رضي الله عنهم - وهذا يدل على أن حكم شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - على الحديث بالكذب خطأ محض، مع أنه من الأئمة المحققين، والحفاظ المجودين، والجواد قد يكبو.

واعلم أن لشيخ الإسلام - رحمه الله - بعض الأوهام في أحكامه على بعض الأحاديث في كتاب «منهاج السنة»، كمثل مجازفته في الحكم على هذا الحديث بالكذب وهو ثابت، وحكمه على بعض الأحاديث في فضائل علي بالكذب، وهي ضعيفة، أو يحكم عليها بالضعف وهي ثابتة، مثل قوله في حديث: «أهل بيتي كسفينة نوح» أنه لم ينقل بإسناد في شيء من

دواوين السنة، مع أنه في «مستدرك الحاكم»، وغير ذلك، والسبب الذي أوقعه في مثل هذه الأوهام اعتماده على بحر علمه، وغزارة محفوظه، دون الرجوع إلى الأصول، فإنه كان رحمه الله يخطئ في المسألة لا لعدم اطلاعه كغيره من العلماء، بل لكثرة علومه، وسعة اطلاعه، واضطراب وهيجان بحر محفوظه، فإنه كان يغترف من البحر وغيره من العلماء يغترفون من السواقي، والإحاطة لله وحده.

### المبحث الثالث

#### بيان معنى الحديث وتفسير غريب ألفاظه

هذا الحديث الصحيح الشريف من دلائل نبوته ﷺ حيث أخبر فيه بخروج هذه الطائفة على وجه الذم والتحذير، فكان كما أخبر ﷺ.

ومما يشهد لصحة هذا الخبر بقوة واقع القوم، فإن واقعهم مطابق لما ورد في الحديث تمامًا، وقد ألمح إلى تقوية الحديث، والشهادة بصحته وصدقه لكون الواقع يؤيده، وأنه وقع كما أخبر المصطفى ﷺ.

أقول: ألمح إلى مثل هذه التقوية الحافظ أبو بكر البيهقي في «دلائل النبوة» (٥٤٧/٦) حيث بوب عليه: «ما جاء في أخباره بظهور الروافض، والقدرية؛ إن صح الحديث فيه، فظهروا» فكأنه رحمه الله بقوله: «ظهروا» يشير إلى ذلك المعنى الذي قدمناه.

وقوله ﷺ: «يسمون الرافضة» وفي رواية: «ينبزون» وهو بمعنى «يسمون» والنبز اللقب، تقول: نبزه ينبزه أي لقبه، كما في «لسان العرب» (٤١٣/٥) ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا﴾

بِالْأَلْقَابِ ﴿ [الحجرات: ١١] والمراد أنهم يلقبون بالرافضة،  
ويسمئهم الناس بذلك.

وهذا اللقب إنما التصدق بهم - بحق - قيل: لأنهم رفضوا  
إمامة الشيخين أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - كما قاله أبو  
الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٩٩).

وقيل: إنما سموا بذلك لأن بعضهم كان في عسكر زيد بن  
علي عليه السلام بالكوفة، فسمع زيد بعضهم يسب أبا بكر وعمر  
- رضي الله عنهما - ويطعن عليهما، فأنكر زيد ذلك عليه،  
فتفرقوا عنه بعد أن كانوا بايعوه، فقال لهم: «رفضتموني؟»  
فسموا بالرافضة من يومها لأجل ذلك.

هكذا ذكر أبو الحسن الأشعري في «مقالاته» (١/ ١٣٧)  
وذكر مثل ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة»  
(١/ ٣٤-٣٥)، ولكن أبا محمد بن حزم رحمه الله صرح في  
«الفصل» (٢/ ٢١٦) أن ابتداء أمر الروافض كان بعد مقتل  
عثمان عليه السلام.

والأولى أن يقال: أنهم إنما سموا بهذا الاسم لقوله عليه السلام في  
هذا الحديث: «يرفضون الدين»، وفي رواية: «يرفضون

الإسلام»، وهو كلمة جامعة يدخل تحتها رفض إمامة الشيخين -رضي الله عنهما- فإن الإقرار بإمامتهما من أصول الدين، كما أن سبهما رفض للإسلام؛ لأن سبهما كفر، وهذا لا ينافي ما ذكره الأشعري، وأقره شيخ الإسلام؛ إذ يحتمل أنهم كانوا قبل قصتهم مع زيد بن علي يسمون الرافضة، ولكنه إنما اشتهر وانتشر من حين رفضوا رأي زيد رضي الله عنه، بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكر أن علامتهم سب أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- ولم يكن سبهما فاشياً قبل قصة زيد معهم التي كانت بعد سنة العشرين ومائة كما يقول شيخ الإسلام -رحمه الله- فلما تظاهروا بسبهما اشتهروا بهذا اللقب، والله أعلم.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «يُضْفِزُونَ الْإِسْلَامَ» هو بمعنى: «يرفضون الإسلام» والضفز: الدفع، أي: يدفعون الإسلام ولا يقبلونه كما في «لسان العرب» (٣٦٤/٥)، و «النهاية» لابن الأثير (٩٤/٣).

ويحتمل أن معنى «يُضْفِزُونَ الْإِسْلَامَ» أي يقبلونه على كراهية ومضض، وهو مشتق من «الضفز» الذي هو الإكراه على اللقم، كقولهم: ضفزت البعير. أي: أكرهته على اللقم، كما

في «اللسان» وبناءؤه للمجهول للدلالة على أنهم لم يقبلوا الإسلام طواعية، وإنما بإكراه من خارج أنفسهم... ويقويه قوله ﷺ: «ثم يلفظونه» أي: يرمونه، ويدفعونه، ولا يقبلونه بعد أن أكرهوا على قبوله.

واللفظ: هو الرمي، وإنما سمي اللفظ بالكلام لفظاً لأنه رمي الكلام، ولفظ البحر إذا رمى، ولفظت الأرض إذا رمت، ومنه الحديث: «ويبقى في كل أرض شرار أهلها، تلفظهم أرضوهم» أي: تقذفهم وترمي بهم، كما في «اللسان» (٤٦١/٧).

وهذا يدل على أن هذه الطائفة قد بلغت في النفاق القلبي الاعتقادي إلى الغاية، وانتهت به إلى النهاية، وهو الكفر الصراح.

ثم قال ﷺ في رواية: «يضفرونه» أي: يتظاهرون به، وينتسبون إليه ظاهراً كالمنافقين الذين ييطنون الكفر، ويظهرون الإسلام، والتضافر هو التظاهر كما قال ابن سيده. انظر «اللسان» (٤٩٠/٤).

والمعنى أن هؤلاء القوم بعد أن رضوا بالإسلام على كراهية لم يجدوا بداً من التظاهر به، والانتساب إليه ظاهراً، وأما باطنهم فهو على ما كان قبل أن يكرهوا على الإسلام. وهذا التظاهر له سبب خطير، وهو الكيد للإسلام وأهله باسم الإسلام، وهذا حال الرافضة تماماً، والتاريخ القديم خير شاهد على صدق ما نقول، والعاقل الذي يتأمل في تاريخ القوم وأحوالهم يتيقن أنهم كانوا - وما يزالون - أسرع في الكيد للإسلام، وأحرص عليه من اليهود، والنصارى، والباطنية الملاحدة الذين ما سهل لهم سبيل الكيد بالإسلام وأهله إلا من طريق الرافضة الشيعة.

قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة» (١/١٠/١١):  
«ومنهم - أي الرافضة - من أدخل على الدين من الفساد ما لا يحصيه إلا رب العباد، فملاحدة الإسماعيلية، والنصيرية، وغيرهم من الباطنية المنافقين من بابهم - أي الرافضة - دخلوا، وأعداء المسلمين من المشركين، وأهل الكتاب بطريقهم وصلوا، واستولوا بهم على بلاد الإسلام، وسبوا الحريم، وأخذوا الأموال، وسفكوا الدم الحرام، وجرى على الأمة

بمعاونتهم من فساد الدين والدنيا ما لا يعلمه إلى رب العالمين».

بل نقل شيخ الإسلام - وهو حامل أمانات الإسلام رحمه الله - من كتاب أبي عاصم خشيش بن أصرم، ومن طريقه رواه الحافظ أبو عمر الطلمنكي، وهو من شيوخ ابن حزم، وابن عبد البر، ومن أعيان علماء الأندلس، وكان سيفاً على الجهمية في كتابه «الأصول»، وكذلك نقله شيخ الإسلام من كتاب أبي حفص ابن شاهين الإمام الحافظ المسمى «اللطيف في السنة» حديث الشعبي التابعي الجليل في الرافضة وفيه:

«يا مالك، لم يدخلوا في الإسلام - أي الرافضة - رغبة في الله، ولا رهبة من الله، ولكن مقتاً من الله عليهم، وبغياً منهم على أهل الإسلام، يريدون أن يغمصوا - أي يطعنوا - دين الإسلام، كما غمص بولص بن يوشع ملك اليهود دين النصرانية...» المنهاج (١/ ٢٧).

وقال شيخ الإسلام (١/ ٢٠-٢١): «وهذا حال أهل البدع المخالفة للكتاب والسنة، فإنهم إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس، ففيهم جهل، وظلم، لا سيما الرافضة؛ فإنهم

أعظم ذوي الأهواء جهلاً وظلماً، يعادون خيار أولياء الله تعالى من بعد النبيين من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم، ورضوا عنه.

ويوالون الكفار، والمنافقين من اليهود، والنصارى، والمشركين، وأصناف الملحدين كالنصيرية، والإسماعيلية، وغيرهم من الضالين، فتجدهم، أو كثيراً منهم إذا اختصم خصمان في ربهم من المؤمنين والكفار، واختلف الناس فيما جاءت به الأنبياء، فمنهم من آمن، ومنهم من كفر.. تجدهم يعاونون المشركين، وأهل الكتاب، على المسلمين أهل القرآن.

كما قد جربه الناس منهم غير مرة، في مثل إعاتهم للمشركين من الترك وغيرهم على أهل الإسلام بخراسان، والعراق، والجزيرة، والشام، وغير ذلك، وإعاتهم للنصارى على المسلمين بالشام، ومصر، وغير ذلك، في وقائع متعددة، من أعظمها الحوادث التي كانت في الإسلام في المائة الرابعة، والسابعة، فإنه لما قدم كفار الترك إلى بلاد الإسلام، وقتل من المسلمين ما لا يحصى عدده إلا رب الأنام، كانوا - يعني الرافضة - من أعظم الناس عداوة للمسلمين، ومعاونة

للكافرين، وهكذا معاونتهم لليهود أمر شهير، حتى جعلهم الناس لهم كالحمير».

قلت: وَمَنْ غير -الرافضة- أعان عدو الله هو لاكو على ما قام به من الذبح، والفتك بالمسلمين ببغداد، وهل بعد هذا من خيانة للإسلام وأهله؟ والله الموعد.

ولا غروا أن يعاونوا اليهود على أهل الإسلام، فإنهم من أشبه الناس بهم كما قال شيخ الإسلام (١/٢٢) «ولهذا كان بينهم -الشيعة الرافضة- وبين اليهود من المشابهة في الخبث، واتباع الهوى، وغير ذلك من أخلاق اليهود، وبينهم وبين النصارى من المشابهة في الغلو، والجهل، وغير ذلك من أخلاق النصارى، ما أشبهوا به هؤلاء من وجه، وهؤلاء من وجه، وما زال الناس يصفونهم بذلك»، ثم نقل خبر الشعبي الذي أحصى فيه الخصال والأوصاف التي شابه فيها الرافضة اليهود. وسأنقله هنا بتمامه تكميلاً للفائدة، قال الشعبي -رحمه الله-:

«أحذركم هذه الأهواء المضلة، وشرها الرافضة، لم يدخلوا في الإسلام رغبة، ولا رهبة، ولكن مقتاً لأهل الإسلام، وبغياً عليهم، وفي رواية: يريدون أن يغمصوا دين الإسلام كما

غمص بولص بن يوشع ملك اليهود دين النصرانية، قد حرقهم علي عليه السلام بالنار، ونفاهم إلى البلدان، منهم عبد الله بن سبأ يهودي من يهود صنعاء نفاه إلى ساباط، وعبد الله بن يسار نفاه إلى خازر.

وفي رواية أن الشعبي قال: لو أردت أن يعطوني رقابهم عبيدًا، أو يملئوا لي بيتي ذهبًا، أو يحجوا إلى بيتي هذا، على أن أكذب على علي عليه السلام لفعلوا، ولا والله لا أكذب عليه أبدًا.

يا مالك، إن محنة الرفضة محنة اليهود، قالت اليهود: لا يصلح الملك إلا في آل داود، وقالت الرفضة: لا تصلح الإمامة إلا في ولد علي.

وقالت اليهود: لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المسيح الدجال، وينزل سيف من السماء، وقالت الرفضة: لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المهدي، وينادي مناد من السماء اتبعوه.

واليهود يؤخرون الصلاة إلى اشتباك النجوم، وكذلك الرفضة يؤخرون المغرب إلى اشتباك النجوم، والحديث عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم».

واليهود تزول عن القبلة شيئاً، وكذلك الرافضة، واليهود تنود في الصلاة -أي يحركون رؤوسهم وأكتافهم- وكذلك الرافضة، واليهود لا يرون على النساء عدة، وكذلك الرافضة، واليهود حرفوا التوراة، وكذلك الرافضة حرفوا القرآن.

واليهود قالوا: افترض الله علينا خمسين صلاة، وكذلك الرافضة، واليهود لا يخلصون السلام على المؤمنين، إنما يقولون: السام عليكم، والسام الموت، وكذلك الرافضة، واليهود لا يرون المسح على الخفين، وكذلك الرافضة، واليهود لا يأكلون الجريّ والمرامى والذئاب، وكذلك الرافضة، واليهود يستحلون أموال الناس كلهم، وكذلك الرافضة، واليهود تسجد على قرونها في الصلاة، وكذلك الرافضة، واليهود لا تسجد حتى تخفق برؤوسها مراراً شبه الركوع، وكذلك الرافضة.

واليهود تبغض جبريل ويقولون: هو عدونا من الملائكة، وكذلك الرافضة يقولون: غلط جبريل بالوحي على محمد ﷺ.

والرافضة وافقوا النصارى في خصلة، النصارى ليس لنسائهم صدق، إنما يتمتعون بهن تمتعاً، وكذلك الرافضة يتزوجون بالمتعة، ويستحلون المتعة.

وفضلت اليهود والنصارى على الرافضة بخصلتين؛ سئلت اليهود من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب موسى. وسئلت النصارى من خير أهل ملتكم؟ قالوا: حواري عيسى. وسئلت الرافضة من شر أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب محمد ﷺ.

أمروا بالاستغفار لهم فسبوهم، فالسيف عليهم مسلول إلى يوم القيامة، لا تقوم لهم راية، ولا تثبت لهم قدم، ولا تجتمع لهم كلمة، ولا تجاب لهم دعوة، دعوتهم مدحوضة، وكلمتهم مختلفة، وجمعهم متفرق، كلما أوقدوا نارًا للحرب أطفأها الله» انظر منهاج السنة (١/ ص ٢٢ وما بعدها).

ويدل ظاهر هذا الخبر على أن للرافضة أحوالاً ثلاثة مع الإسلام، فهم بعد أن يقبلونه مكرهين، يتظاهرون به، وينتسبون إليه، ثم يخلعونه بالكلية، ويناوؤنه، ويظهرون ما كانوا يبطنون من حرب الإسلام، والكيد به، وهذا إن لم يكن قبل الدجال، فسيكون مع خروجه... ويأتيك بالأخبار من لم تزود.

وقد ذكر النبي ﷺ في هذا الحديث بجميع طرقه أوصافاً يعرف الناس بها الرافضة، ويميزونهم، ليكونوا منهم على

حذر، ويجانبوا طريقتهم، ويهجروا مذهبهم ومعتقدهم، كما هو الواجب مع أهل الأهواء، وهذا من حرصه ﷺ على أمته، وإرادته لهم الخير والنجاة، وتمام تبليغه لشرع ربه العظيم الذي تنكره الرافضة، وتدعي كذباً أن الرسول ﷺ كتم على الناس بعض شرع ربه ولم يبلغه، وهو ولاية علي والأئمة بعده.. كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً.

وهذه الأوصاف:

١- يرفضون الإسلام، ثم يلفظونه، أو يضفرونه، ثم يلفظونه، وقد تقدم الكلام عليه.

٢- يسبون، ويشتمون أبا بكر وعمر، وفي رواية: يطعنون على السلف الأول، وهم الصحابة - رضي الله عنهم - بدليل رواية أبي عبد الرحمن السلمي عن علي، وفيها: «يطعنون على أصحابي ويشتمونهم».

وقد قال عبد الله بن الإمام أحمد - رحمه الله - في «السنة» (٢/ ١٢٧٣ ص ٥٤٨): «سألت أبي: من الرافضة؟ فقال: الذي يسبون، أو يشتمون أبا بكر وعمر».

قال شيخ الإسلام في «المنهاج» (١/ ٤٩): «ومن حماقاتهم -أي الشيعة الرافضة- تمثيلهم لمن يبغضونه بالجماد، أو بالحيوان، ثم يفعلون بذلك الجماد، أو الحيوان، ما يروونه عقوبة لمن يبغضونه، مثل اتخاذهم نعجة، وقد تكون نعجة حمراء؛ لكون عائشة -رضي الله عنها- تسمى الحميراء، يجعلونها -أي النعجة- عائشة، ويعذبونها بنتف شعرها، وغير ذلك، ويرون أن ذلك عقوبة لعائشة.

ومثل اتخاذهم حلسًا مملوء سمناً، ثم يبعجون بطنه، فيخرج السمن فيشربونه ويقولون: هذا مثل ضرب عمر، وشرب دمه.

ومثل تسمية بعضهم لخمارين من حمر الرحا، أحدهما بأبي بكر، والآخر بعمر، ثم يعاقبون الخمارين، جعلاً منهم تلك العقوبة عقوبة لأبي بكر، وعمر.

وتارة يكتبون أسماءهم على أسفل أرجلهم، حتى أن بعض الولاة جعل يضرب رجلي من فعل ذلك ويقول: إنما ضربت أبا بكر وعمر، ولا أزال أضربهما حتى أعدمهما.

قلت: ومن الحكايات التي بلغتنا، ووقعت ببغداد في ضاحية الأعظمية ما يشبه فعل هذا الوالي الذكي الذي نقله شيخ الإسلام، وذلك أن رجلاً من السنة يحمل عصاً غليظة مر على بعض الشيعة وهم يحتفلون، وقد وضعوا رجلاً عظيم الجسم على حمار ويضربونه بالنعال، والعصي، فقال لهم هذا الرجل: من هذا، وماذا فعل؟ قالوا: هذا عمر بن الخطاب، اغتصب الولاية من علي.

فقال الرجل بذكاء ذلك الوالي: أنا له. ثم جعل يضربه بعصاه حتى أغشي عليه، وساح دمه، والحمقى من حوله لا يدرون أيعجبون من فعله، وبغضه لعمر؟! أم يشفقون على صاحبهم؟! أم يشفقون على الحمار الذي يركبه؟!!

وقد نقل الدكتور محمد رشاد سالم في تحقيقه لكتاب «منهاج السنة» (٤٩/١) في الحاشية عن دونالدسون وصفه لما يفعله الشيعة في عيد الغدير من أنهم يضعون ثلاثة تماثيل من العجين تمثل أبا بكر، وعمر، وعثمان، ويملئونها بالعسل، ثم يطعنونها بالمدى، فيسيل منها العسل، ليرمز بذلك إلى دم الخلفاء الثلاثة - رضي الله عنهم -.

قلت: وأفعالهم هذه التي تدل على حماقتهم من جهة، وعلى حقدهم الدفين للإسلام من جهة أخرى، أفعال مشتهرة يعرفها عوام السنة، وخواصهم عنهم، قاتلهم الله أنى يؤفكون.

٣- «يتحلون حبنا أهل البيت» أي يدعون حب أهل البيت، وانتحل أي: ادعى شيئاً ليس له، بل لغيره، كما في «لسان العرب» لأبي الفضل ابن منظور (١١/٦٥٠-٦٥١).

وهذا صريح في أن دعواهم حب أهل البيت -عليهم سلام الله- إنما هو نحلة، وكذب، ومحض افتراء، وادعاء، وهذا هو عين واقعهم الذي هم عليه.

فهم قتلة الحسين عليه السلام، ثم هم يعملون المشاهد حزناً، وبكاءً عليه -زعموا- ليفعلوا عندها كل منكر وقبيح، بل كل فاحشة، وكبيرة، ولئن صدق المثل المصري السائر: «يقتلوا القتل ويمشوا في جنازته»، فلا يصدق إلا عليهم.

٤- «لا يشهدون جمعة ولا جماعة» وهذا كما يقال: لا ينتطح فيه عنزان، ولا يتهارى فيه اثنان، ولئن أفتى بعض

رء وسهم بشهود الجمعة، فإنها فتوى سياسية، الغرض منها تجميع أتباعهم وتكتيلهم في مساجد أهل السنة للاستيلاء عليها بحشودهم الحاشدة، ومن ثم القيام بالمظاهرات للدعوة إلى حكم شيعي جعفري - زعموا- وقلب نظام الحكم السني، وسبحان الذي جعل الخذلان حليفهم، والذل سمة لهم.

وأمرهم كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية: «والشيعة أمة مخذولة، ليس لهم دين صحيح، ولا عقل صريح، ولا دولة منصور»، فله دره.

وفي «صحيح مسلم» (١/ رقم ٨٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليتتهين أقوام عن ودعهم الجمعات، أو ليختمن الله على قلوبهم، ثم ليكونن من الغافلين» وهذا فيمن ترك بعض أيام الجمعة لا يصلي فيها، فكيف بمن لم يشهد جمعة قط؟!

وقد أجمع المسلمون خلفاً عن سلف على وجوب الجمعة على الأحرار، البالغين، المقيمين، الذين لا عذر لهم، كما في «الإجماع» لابن المنذر رقم (٥٤)، والمغني لابن قدامة (٣/ ١٥٩)، وهو

إجماع قطعي الثبوت، معلوم من الدين بالضرورة؛ لجريان عمل المسلمين به، وتناقلهم له كافة عن كافة، وقد تقرر في الأصول أن مخالف الإجماع المعلوم من الدين بالضرورة كافر.

وفي السنن لأبي داود (١/٢٤٢ / ٢٤٥) قوله ﷺ: «من ترك ثلاث جمع تهاوناً طبع الله على قلبه» وفرضها ثابت بنصر القرآن، بلا تقيد بشرط خروج المهدي، فمن قيد وجوبها به فهو مكذب بالقرآن، ومكذب القرآن كافر باتفاق المسلمين.

وأما الجماعة فقد هم النبي ﷺ أن يحرق بيوت المتخلفين عنها، كما في صحيح البخاري (١/ص١٥٨)، ومسلم (١/رقم ٦٥١).

وقال ابن مسعود ﷺ كما في مسلم (١/رقم ٦٥٤): «ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق»، وسئل ابن عباس عن رجل يقوم الليل، ويصوم النهار، ولا يحضر جمعة، ولا جماعة؟ فقال: «هو من أهل النار» رواه اللالكائي في «السنة» (٨/٢٨٠٨).

٥- قوله لعلي ﷺ: «يقرضونك بما ليس فيك» وهذا اختلاف في لفظ الحديث، هل هو بالضاد، أو بالظاء،

فعلى الأول يكون المعنى: يمدحونك بما ليس فيك، من قرضه إذا مدحه، ويقال أيضًا في الدم، كما في «اللسان» (٢١٨/٧) فيكون المعنى أيضًا: ويذمونك بما ليس فيك.

وعلى الثاني وهو بالطاء فالمعنى: يمدحونك بما ليس فيك، فإنه من قرظ إذا مدح، وهو مختص بالمدح، بخلاف الأول، فإنه يكون في الخير والشر، والمدح والذم، كما قاله ابن منظور في «اللسان» (٤٥٥/٧).

وهذا حال الشيعة الرافضة الإمامية، فإن كتبهم ملأى بمدح علي عليه السلام بما ليس فيه، حتى أسندوا إليه ما هو مختص بالخالق - عز وجل - فزعموا أنه يعلم الغيب، ويعرف طرق السماء، وأنه - حاشاه - يدعي أنه أعلم بها من طرق الأرض، وأن الشمس ردت له كما ردها الله ليوشح - عليه السلام - إلى غير ذلك من الحماقات، والكذب الذي ينسبونه إلى أمير المؤمنين عليه السلام ليمدحوه بما ليس فيه، وهو بالذم أشبهه.

وفي كتبهم أيضًا من الذم الخفي عليه، وعلى ولده مما يصدق قوله عليه السلام: «يقرضونك بما ليس فيك» وقد رأيت في

بعضها نسبة أمير المؤمنين علي إلى الفاحشة لإغراء أتباعهم على مواقعتها، ولو شئت لنقلت النصوص من كتبهم في ذلك موثقة لو لا خشية الإطالة، ولكنه قد كفانا غيرنا مؤنة ذلك ممن كشف ضلالاتهم وأباطيلهم.

وقد ذكر ابن المطهر الحلي الرافي في كتابه «منهاج الكرامة» في البرهان الثلاثين في تعدادة لفضائل علي عليه السلام التي تجعله أحق بالإمامة بزعمه، ناقلاً -كذباً- عن ابن عباس أنه فسر قوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩] قال: علي وفاطمة ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾ النبي صلى الله عليه وآله ﴿تَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ الحسن والحسين.

فتعقبه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- بعد أن بين كذب هذا على ابن عباس عليه السلام من جهة النقل في «منهاج السنة» (٢٤٩/٧) بما حاصله، أن هذا بالذم أشبه منه بالمدح؛ فإنه إن كان البحرينان الملتقيان علي وفاطمة، لكان ذلك ذمًا لأحدهما ولا بد؛ لأنه قال في آية أخرى: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [الفرقان: ٥٣] فأيهما الملح الأجاج؟ أعلي، أم فاطمة؟!

وأيضًا: فلو أريد بذلك علي وفاطمة، لكان البرزخ الذي هو النبي ﷺ -بزعمهم- هو المانع من أن يبغى أحدهما على الآخر، ويعتدي عليه!!

فتأمل كيف افترى هذا الرافضي الشيعي هذه الكذبة ليمدح بها عليًا ﷺ بما ليس فيه، فوقع في ذمه، وذم ذريته المطهرة، فصدق عليه قوله ﷺ السابق: «يقرضونك بما ليس فيك» بوجهيه -الضاد، والطاء- فله الأمر، فاتقوا الله أيها الشيعة، أما ترون هذه الأوصاف هي عين ما أنتم عليه، فلا تنخدعوا بزخارف من يتسمون بالسادة، فإنها والله جنة أو نار.. نسأل الله حسن العافية..

٦- «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»، وهذا عين ما وصف به رسول الله ﷺ الخوارج وبعثهم في الخبر الصحيح، والشيعة الرافضة بلا خلاف أحق بهذا النعت من الخوارج، فالرافضة شر من الخوارج، وأخبث ظاهرًا وباطنًا، وليس يوجد في الخوارج من الأوصاف التي يستحقون بها الدم والقدح إلا وهو موجود عند الشيعة الرافضة أضعافه، وعند الخوارج

من الصفات كالصدق، والتعبد، ما ليس عند الرافضة، فكل ذم وقع على الخوارج فالشيعة به أولى، وأولى.

ومعنى الحديث: «يجوزونه، ويخرقونه، ويتعدونه، كما يخرق السهم الشيء المرمي به ويخرج منه» كما قال ابن الأثير في «النهاية» (٤/٣٢٠) وهذا كناية عن سرعة خروجهم من الإسلام، ومروقهم منه، ثم شبه ﷺ خروجهم منه بخروج السهم من الرمية لبيان لنا سرعة خروجهم من الإسلام بأقوالهم، وأعمالهم، واعتقادهم، التي هم جنس أقوال، وأعمال، واعتقادات الكفار، ولهذا اختلف السلف في كفر الخوارج وردتهم عن دين الإسلام على قولين مشهورين كما حكاها شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٣٥/٥٦)، وهما روايتان عن الإمام أحمد - رحمه الله -.

وهذا في الخوارج الذين هم أهون شرًا من الرافضة، فليت شعري ماذا يكون قولهم في الشيعة الرافضة؟!

٧- قوله ﷺ: «مارقة يكذبون علينا»:

أما الكذب فهم أساطينه، وحملة ألويته، وقد استحلوه بلا تأويل باسم التقية، واجتهدوا في اختلاق النصوص التي يعلم

المجنون - فضلاً عن العاقل - كذبها على آل البيت - رضي الله عنهم - في أن التقية دين علي عليه السلام والأئمة - حاشاه، وحاشاهم - قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في «صحة أصول مذهب أهل المدينة» (ص ٣٣): «وأما أهل الكوفة فلم يكن الكذب في أهل بلد أكثر منه فيهم، ففي زمن التابعين كان بها خلق كثيرون منهم معروفون بالكذب لا سيما الشيعة، فإنهم أكثر الطوائف كذباً باتفاق أهل العلم».

وقال في «منهاج السنة» (١/ ٥٩): «وقد اتفق أهل العلم بالنقل، والرواية، والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب» ثم نقل عن الإمام مالك قوله فيهم: «لا تكلمهم، ولا ترو عنهم، فإنهم يكذبون»، وقال الإمام الشافعي: «لم أر أحداً أشهد بالزور من الرافضة» وقال شريك النخعي، وهو من الشيعة: «أحمل العلم عن كل ما لقيت إلا الرافضة فإنهم يضعون الحديث، ويتخذونه ديناً»، وقال الأعمش: «أدركت الناس وما يسمونهم إلا الكذابين».

وقال شيخ الإسلام في «المنهاج» (١/٨): «فالقوم -أي الشيعة الرافضة- من أضل الناس عن سواء السبيل، فإن الأدلة إما عقلية، وإما نقلية، والقوم من أضل الناس في المنقول، والمعقول، في المذاهب والتقرير، وهم من أشبه الناس بمن قال الله فيهم ﴿ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ [المك: ١٠].»

والقوم من أكذب الناس في النقليات، ومن أجهل الناس في العقليات، يصدقون من المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار أنه من الأباطيل، ويكذبون بالمعلوم من الاضطرار المتواتر أعظم تواتر في الأمة جيلاً بعد جيل».

وفي حديث الشعبي كما في «المنهاج» (١/٢٩): «يا مالك، لو أردت أن يعطوني رقابهم عبيداً، أو يملئوا لي بيتي ذهباً، أو يحجوا إلى بيتي هذا، على أن أكذب على علي عليه السلام لفعلوا، ولا والله لا أكذب عليه أبداً».

قلت: وهذا الذي قاله الشعبي -رحمه الله- في الشيعة له شاهد في التاريخ يصدقه، فمن أعطى التيجاني الكذاب وأغراه ليضع كتاب «ثم اهتديت»، الذي أسماه شيخنا صبحي

السامرائي بحق «ثم غويت». بل من أعطى الجاحظ الدراهم والدنانير ليصنف كتاب «الإمامة والسياسة» يطعن فيه على أصحاب النبي ﷺ، وينسبه إلى إمام السنة ابن قتيبة -رحمه الله- ليروج ما فيه من الكذب؟! أم من كان يغري الحلاج بالنساء للطعن في السنة باسم التصوف؟! فله الأمر.

وفي مصنفات شيوخهم من الكذب على رسول الله ﷺ وآله ما يستحي منه من لعنه رب العالمين إلى يوم الدين.. ألا قاتل الله الكذابين.

٨- «يقرؤون القرآن لا يتجاوز تراقيهم» وهذا نعت الخوارج المارقين على لسان رسول رب العالمين ﷺ، والشيعرة الرافضة به أحق، وهو بهم ألصق.

وقوله: «تراقيهم» جمع ترقوة، وهو العظم الذي بين نقرة النحر والعاتق. قاله الحافظ في «الفتح» (٦٥٨/١٣).

وفي حديث الشعبي عن الرافضة الذي نقله شيخ الإسلام في «المنهاج» (١/٢٩-٣٠) أنه وصفهم بقوله: «ولا تجاوز صلاتهم آذانهم».

والمعنى: أن قراءتهم لا يرفعها الله، ولا يقبلها، فكأنها لم تتجاوز حلوقهم.

وقيل: المعنى أنهم لا يعملون بالقرآن، ولا يثابون على قراءته، فلا يحصل لهم غير القراءة، أفاده المباركفوري في «تحفة الأحوزي» (٦/٥٤).

قلت: وقد يكون المعنى المراد -والله أعلم- أنه كناية عن عدم انتفاعهم بتلاوة القرآن؛ لكونهم يقرأونه مجرداً عن الفهم، والفقهاء، والتدبر الذي هو أساس العمل، فلا هم فقهوا القرآن، وبالتالي لم يعملوا به؛ لأن العمل تابع للفهم والفقهاء، فلم يحصل لهم إلا القراءة المجردة التي لا تنفع صاحبها، وهذا لا ينفي المعنى الذي ذكره المباركفوري، والله أعلم.

ويلاحظ أن قوله ﷺ: «يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم» جاء مقروناً بقوله: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية» حتى في أحاديث الخوارج، وهذا الاقتران للدلالة على أن التنطع في الدين، والتعمق فيه بلا فقه وعلم قد يقود صاحبه إلى الخروج منه بالكلية، وقد وقع في رواية للبخاري في «كتاب التوحيد» من صحيحه في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في

الخوارج: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم إلى فوقه» (رقم ٧٥٦٢).

وفي هذا متمسك قوي لمن قال بكفرهم من السلف، فكيف حال الشيعة الرفضية؟! فإنه صرح بعدم عودتهم إليه، وعلّقه بالمحال وهو قوله: «حتى يعود السهم إلى فوقه» وكيف يعود وقد خرج كلمح البصر؟!!

٩- قوله: «فجاهدهم فإنهم مشركون» وفي رواية «اقتلوهم» والشرك كما هو معلوم من أكبر الكبائر على الإطلاق، وهو الكفر الأكبر الذي لا يغفره الله أبداً للعبد إذا جاء يوم القيامة به، ومعلوم أنه أبرز صفات الشيعة الرفضية بجميع صورته وأشكاله سواء كان شرك العبادة، أم شرك الربوبية، أم شرك الأسماء والصفات.

فإنهم قد فاقوا جميع الطوائف، بل فاقوا فيه حتى الكفار، والملاحدة على اختلاف أصنافهم، فليس أحد يشرك بالله كشرك الشيعة الرفضية من دعاء، ونذر، وقربان، وسجود، وتوكل، واستعانة، واستغاثة، وخوف، وحب، وتعظيم، وطلب للحوائج، وغير ذلك، فكلها عندهم مصروفة لغير الله

- عز وجل - من الأئمة الأموات، والطواغيت الأحياء الذين يسمونهم بالسادة- زعموا- فشيّدوا المشاهد، ورفعوا القباب فوق القبور التي عشعش الشيطان فيها وباض، وفرخ، فضلاً عن طاعتهم العمياء لرؤوسهم من دون الله ورسوله... إلى غير ذلك من صور الشرك، والكفر، التي هي مصداق قوله ﷺ: «فإنهم مشركون».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في «المنهاج» (١/ ٤٧٤) بعد أن قرر مشابهة الراضية الشيعة للنصارى من حيث أن النصارى أشركوا بالله بغلوهم: «وكذلك الراضية، غلوا في الرسل، بل في الأئمة حتى اتخذوهم أرباباً من دون الله، فتركوا عبادة الله وحده لا شريك له التي أمرهم بها الرسل، وكذبوا الرسول فيما أخبر به من توبة الأنبياء واستغفارهم، فتجدهم يعطلون المساجد التي أمر الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه، فلا يصلون فيها جمعة، ولا جماعة، وليس لها عندهم كبير حرمة، وإن صلوا فيها صلوا فيها وحداناً.

ويعظمون المشاهد المبنية على القبور، فيعكفون عليها مشابهة للمشركين، ويحجون إليها كما يحجون إلى البيت العتيق،

ومنهم من يجعل الحج إليها أعظم من الحج إلى الكعبة... وهذا من جنس دين النصارى، والمشركين الذين يفضلون عبادة الأوثان، على عبادة الرحمن».

وقال (ص ٢٧٦): «وقد صنف شيخهم ابن النعمان المعروف عندهم بالمفيد، وهو شيخ الموسوي، والطوسي، كتاباً سماه «مناسك المشاهد» جعل قبور المخلوقين تحج كما تحج الكعبة البيت الحرام الذي جعله الله قياماً للناس».

وقد أطلق كثير من العلماء سلفاً وخلفاً من أجل ذلك وغيره من معتقداتهم، وأقوالهم، وأفعالهم التي هي كما يقول أبو محمد ابن حزم الأندلسي - رحمه الله - في «الفصل» (٤٢/٥) بعد أن ساق بعض أقوال واعتقاد الشيعة الإمامية الرافضة، والتي منها القول بتحريف القرآن، وسب الصحابة، وتكفيرهم، وغير ذلك:

«وكل هذا كفر صريح لا خفاء به، وهذه مذاهب الإمامية، وهي المتوسطة في الغلو من فرق الشيعة».

أقول: من أجل هذا أطلق الكثير من أهل العلم القول بكفر الشيعة الإمامية الرافضة، بل قال الإمام أبو محمد ابن

حزم في «الفصل» (٢/٢١٣): «وأما قولهم -أي النصارى- في دعوى الروافض تبديل القرآن، فإن الروافض ليسوا من المسلمين، إنما هي فرقة حدث أولها بعد موت رسول الله ﷺ بخمس وعشرين سنة، وكان مبدؤها إجابة من خذله الله تعالى لدعوة مَنْ كاد الإسلام، وهي طائفة تجري مجرى اليهود والنصارى في الكذب والكفر».

وقد سبق أن نقلنا قول الشعبي في أنهم أرادوا بإحداث التشيع وابتداعه الطعن في الإسلام كما طعن بولص في النصرانية. وقال شيخ الإسلام في «المنهاج» (١/١١): «إذا كان أصل المذهب -التشيع- من إحداث الزنادقة المنافقين الذين عاقبهم في حياته أمير المؤمنين ﷺ -يقصد علياً- فحرق منهم طائفة بالنار، وطلب قتل بعضهم ففروا من سيفه البتار، وتوعد بالجلد طائفة مفترية فيما عرف عنه من الأخبار».

وقال (ص ١٨): «وهذا كان مقصود أول من أظهر بدعة التشيع، فإنما كان قصده الصد عن سبيل الله، وإبطال ما جاءت به الرسل عن الله».

فالتشيع والرفض إذاً بدعة محدثة، جاء بها الزنادقة

لتقويض أصل دين الإسلام، وطعنه من الخلف، مضاهاة لبولص الذي ابتدع الرهبانية لهدم دين النصرانية الحق الذي بعث به عيسى - عليه السلام - وأنا أعتقد أن عيسى - عليه السلام - كما أنه سينتقم يوماً ما من أتباع الدجال الذين حرفوا دينه فيقتله ويقتلهم، ويكسر الصليب ويدقه، ويقتل الخنزير، وكذلك سينتقم لنبينا ﷺ من أتباع الدجال الذين راموا تحريف دين محمد ﷺ فيقتلهم معه، ويهدم المشاهد والحسينيات.. وإن غداً لناظره لقريب.

وهذا الإطلاق الأولى قصره على علمائهم، ودعاتهم، ومن قامت عليه الحجة منهم، فأما عوامهم ففيهم من شُبّه عليه الأمر، وانخدع عن الكفر المبطن لهذا المذهب الذي يتستسر وراء حب أهل البيت، فمثل هؤلاء لا يطلق القول بكفرهم حتى تقوم عليهم الحجة، وتبين لهم المحجة، ولهذا لا تجد في علماء السنة اليوم من يطلق تكفير الرافضة، مع إطلاقهم القول بكفر علمائهم، كما كفر العلامة الألباني - رحمه الله - الخميني، وهو حقيق بالكفر.

وقوله ﷺ: «يا علي، أنت وشيعتك في الجنة».

وليعلم أن إطلاق اسم الرافضة في هذا الجزء، بل في سائر مصنفات العلماء المراد به «الشيعة الإمامية» كما قال الإمام أبو الحسن الأشعري - رحمه الله - في «المقالات» (١/ ٨٨)، وقال شيخ الإسلام في «المنهاج» (١/ ٣٥): «ومن زمن خروج زيد افتقرت الشيعة إلى رافضة، وزيدية».

قلت: وليس في الدنيا اليوم شيعة إلا الزيدية، على أن الرفض بدأ يدب فيهم ويتسرب إليهم؛ لأن التشيع كما قلنا إذا غلا فيه صاحبه يقوده إلى الرفض<sup>(١)</sup>، وبعض الزيدية تسرب إليه الرفض لمصالح دنيوية عرضية، نعوذ بالله من الخذلان.

واعلم أنه ليس المراد بقوله ﷺ: «أنت وشيعتك» المعنى الاصطلاحي للشيعة، وهو مشايعة علي بن أبي طالب، وتقديمه على سائر الصحابة كما قاله الأشعري (١/ ٦٥)، أو على ما يقول البعض من أنه تقديم عليّ على عثمان، فليس هو المراد؛ لأن هذا المعنى اصطلاح حادث لا يجوز حمل ألفاظ الشارع عليه، وتفسيرها به كما هو مقرر في علم الأصول.

(١) ويؤيده رواية فاطمة «وأن من شيعته قوم يصفرون الإسلام..» أي يغالون في نصره عليّ حتى يقعون في الرفض.

وإنما المراد المعنى اللغوي للتشيع وهو النصره، والاتباع،  
والموالاته كما في حديث: «القدرية شيعة الدجال»- أي أولياؤه  
وأنصاره كما قال ابن منظور في «اللسان» (٨/ ١٨٩).

وكذلك لا يجوز أن يقال أن المراد من الشيعة فرقة علي؛  
لأن الشيعة في اللغة الفرقة؛ لأن فرقة علي عليه السلام كان فيها من  
المنافقين الذين أشعلوا فتيل الحرب بينه وبين إخوانه من  
الصحابه -رضي الله عنهم أجمعين- ممن لا يسوغ أن لا يصدق  
عليه الحديث وممن كان علي نفسه عليه السلام يشكو منهم ويتذمر.

فليس المراد إلا المناصرة، والموالاته ولا بد، وهي مقيدة  
بشرط الإخلاص لله تعالى في نصره الحق الذي كان عليه علي  
عليه السلام، فليس كل من ناصره، ووالاه، يصدق عليه الحديث أنه في  
الجنة.

ويخطئ الكثير من الدعاة، وفيهم من العلماء يدعون أن  
التشيع لم يرد في كلام السلف، كما سمعته من كلام الشيخ أبي  
إسحاق الحويني، بل الحق أن التشيع بالمعنى الاصطلاحي  
مذموم، بل هو بدعة لما قدمنا من أنه يؤدي إلى الرفض،  
والوسائل تأخذ حكم المقاصد، كما في قواعد الفقه.

وقد وقع في كلام السلف ذم التشيع، بل نحن نجد المحدثين في التراجم يصفون الراوي به على سبيل الذم والتقص، وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: «كلام الحرورية ضلالة، وكلام الشيعة هلكة» أخرجه أبو عمر بن عبد الله في «العلم» (رقم ٢٣١٢).

بل قد ورد في ذم الشيعة عن علي رضي الله عنه قوله: «تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، والنصارى اثنتين وسبعين فرقة، وأنتم على ثلاث وسبعين فرقة، وإن من أضلها، وأخبثها، من يتشيع، أو الشيعة» أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٢٩/٢)، وفي إسناده ضعف.

والحاصل أن التشيع بدعة قبيحة أصلها مخالفة سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وإجماع الصحابة على تقديم الخلفاء الثلاثة على علي رضي الله عنه، وقد قال الإمام أحمد - رحمه الله -: «من قدّم عليّاً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار»، وقال: «من قدّم عليّاً على أبي بكر وعمر فهو أضل من حمار أهله».

ولا شك أن الرافضة أقبح، وأضل، وكلام السلف في ذمهم أشهر، وأكثر، كما قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام:

«عاشرت الناس، وكلمت أهل الكلام، وكذا، فما رأيت أوسخ وسخًا، ولا أقدر قدرًا، ولا أضعف حجة، ولا أحقق من الرافضة...» رواه الخلال في «السنة» (٣/ رقم ٧٩٥).

وقال منصور بن المعتمر في الرافضة والمرجئة: «هم أعداء الله» أخرجه اللالكائي في «السنة» (٥/ رقم ١٨١٧).

وسئل الفريابي عن يثتم أبا بكر فقال: «كافر» أخرجه الخلال (٣/ ٧٩٤)، والآثار عن السلف في هذا الباب كثيرة جدًا.

وقد أطلق كثير من الأئمة النهي عن الصلاة خلف الرافضي -الشيوعي الإمامي- وأكل ذبيحته، وتزويجه، كما قال سفيان بن عيينة: «لا تُصلِّ خلف الرافضي» أخرجه اللالكائي (٤/ ١٣٦٤).

وقال القاضي أبو يوسف مثله، رواه اللالكائي (٤/ ١٣٦٥٦)، وعن سفيان الثوري (٨/ ٢٨١٣)، وزائدة بن قدامة (٨/ ٢٨١٥) مثله.

قال أحمد بن يونس: «لا أكل ذبيحة رجل رافضي؛ فإنه عندي مرتد» رواه اللالكائي (٨/ ٢٨١٧).

والآثار عن السلف في هذا أكثر من أن تأتي عليها في هذا الجزء، فمن أراد الاطلاع عليها فليرجع إلى كتاب السنة للخلال، أو السنة لعبد الله بن أحمد، أو السنة للالكائي، وغيرها وبالله التوفيق.

وإن تعجب فعجب قول طوائف من المسلمين ابتدعوا في ذيل هذا الزمان بدعة منكرة خادعة، ظاهرها فيه الرحمة، وباطنها المكر بالإسلام، ولا أدري هل يدركون معنى ما تنطق به أفواههم، أم أنهم يهرقون بما لا يعرفون.. وهم من إخواننا، وفيهم من أفاضل الدعاة -زعموا أنهم يدعون إلى التقريب بين السنة والشيعة، ومعلوم أن التقريب بين الجماعات الإسلامية، وتوحيد كلمتها وصفها، من أفضل القربات، وأنفع الطاعات، ولكنه لا بد من النظر في هذا التقريب، فإن كان الأصل فيه أن يتركوا ما هم عليه من الباطل، والكذب، والشرك، ويدينوا الله بدين الحق، الذي عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، وآله، رضي الله عنهم أجمعين، فحيهلاً، ونعماً التقريب هو...

وإن كان الأصل فيه أن نتغاضى عما عندهم من الباطل، والكفر، ويسكتوا هم عن سب السلف، وعما يهيج مشاعر

أهل السنة، ويستثير عواطفهم، فهذا لعمرى هو المكر كل المكر بدين محمد ﷺ، والكيد له، والخيانة لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم، فليثق الله هؤلاء، فإن الله - عز وجل - أعز وأجل من أن ينصر دينه بمن يشتم الصحابة، ويرمي السيدة عائشة حبيبة حبيب الله بالفاحشة، فيا هؤلاء ألا شيء من الغيرة على عرض رسول الله ﷺ!!

وبعض هؤلاء الدعاة - هداهم الله - ينخدعون بدعاوى الروافض الشيعة بتحرير بيت المقدس، والمسجد الأقصى - زعموا - ووالله، لو رأيناهم احتلوه، ولا أقول حرروه، وأمعنوا في قتل اليهود - وليس هذا من شيمتهم - ما ازددنا فيه إلا يقيناً أنهم أضل أهل الأهواء، وكان الواجب على أهل الإسلام أن ينفروا لأخذه منهم، وتحريره من أيديهم، فإن تحريره من أيديهم أفضل من تحريره من أيدي اليهود.

وبعضهم يعرف ما عند الرافضة من الباطل والكفر، ولكنهم ما زالوا يقيمون على هذه الدعوى لمصالح حزبية، وأغراض دنيوية، مع الأسف الشديد، نسأل الله السلامة، ورحم الله الإمام أحمد إذ يقول: «الإخلاص عزيز».

لكن الذي بيننا وبين هذه الفرقة هو التعايش بسلام، والذي يفرضه واقع المشاركة في الأرض والوطن، وما زال أهل السنة على ذلك من أول ظهورهم إلى اليوم.

نسأل الله الإخلاص في القول والعمل، وأن نكون ممن قال الله فيهم: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

وأن يشبنا على اعتقاد الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة.. أصحاب الحديث.

### آخِرُهُ

والحمد لله أولاً، وآخرًا، وظاهرًا، وباطنًا، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وسلم تسليماً.

وكتب

أبو جعفر البغدادي

٢٦ / رمضان / ١٤٢٣ هـ